ETUDES DEPF

Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie et des Finances

Direction des Etudes et des Prévisions Financières

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مديرية الدراسات والتوقعات المالية

"أية فرص للمنتجات السمكية المغربية في السوق الإفريقية"

أبريل 2015

المحتويات

المحتويات 2
قائمة الجداول 3
قائمة المبيانات 4
مدخل 6
الباب الأول: الكشف الشعاعي واتجاه قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية في إفريقيا 7
1.1. لمحة عامة 7
2.1. إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البلدان الإفريقية 9
3.1. مواصفات الطلب في البلدان الإفريقية المستهلكة للمنتجات السمكية 10
الباب 2: مبادلات المنتجات السمكية في إفريقيا 12
1.2. خرائطية مبادلات المنتجات السمكية في إفريقيا وبقية بلدان العالم 12
2.2. المصدرون والمستوردون الرئيسيون الأفارقة للمنتجات السمكية 14
3.2. هيكل الصادرات والواردات الإفريقية حسب المنتوج 15
1.3.2 هيكل الصادرات الإفريقية حسب المنتوج 15
2.3.2 هيكل الواردات الإفريقية حسب المنتوج 17
الباب 3: تحليل الطلب الافريقي للمنتجات السمكية: التركيز على المنتجات الرئيسية التي يُصدّرها المغرب 20
1.3. المزودون الرئيسيون للمنتجات السمكية إلى البلدان الإفريقية 20
1.1.3. الأسماك الطرية، الحية، المُبرّدة أو المُجمّدة 20
2.1.3 المعلبات وتحضيرات الأسماك 22
1.2.1.3. تحليل شامل 22
2.2.1.3. نموذج السردين المعلب 23
3.1.3 القشريات والرخويات 25
1.3.1.3. تحليل شامل 25
2.3.1.3. نموذج رأسيات الأرجل المُجمّدة والقشريات 26
2.3. دينامية الطلب الإفريقي للمنتجات السمكية 29
1.2.3. لمحة عامة 29
2.2.3. الأسماك الطرية 31
3.2.3. السردين المُعلّب 31
4.2.3. القشريات 32
5.2.3. رأسيات الأرجل 33
الباب الرابع: مكانة المغرب في الواردات الإفريقية من المنتجات السمكية 34
1.4. تحليل مكانة المغرب في السوق الإفريقي للمنتجات السمكية 34
1.1.4. تحليل عام 34
2.1.4. التحليل حسب البلد 34
3.1.4. التحليل حسب أنواع المنتجات 36
1.3.1.4. السردين المُعلب 36
2.3.1.4. الأسماك الطرية، الحية، المُبرّدة أو المُجمّدة 37
3.3.1.4. القشريات ورأسيات الأرجل 38
الباب الخامس: تحديات الصادرات السمكية المغربية إلى إفريقيا 39
1.5. مُقوّمات المغرب لتطوير المبادلات مع إفريقيا 39
2.5. معوقات تطور الصادرات المغربية من المنتجات السمكية في الأسواق الإفريقية 40
1.2.5. العوامل الخارجية 40
2.2.5. العوامل الداخلية 43
استنتاجات وتوصيات 44
الملحقات 47

قائمة الجداول

الجدول 1: وضع العرض الإجمالي للمنتجات السمكية الموجهة للاستهلاك البشري حسب القارات وحسب الفرد (2011).....8
الجدول 2: هيكل صادرات أول 10 بلدان إفريقية مصدرة للمنتجات السمكية المعدة للاستهلاك البشري (متوسط الحصص خلال الفترة ما بين 2008-2012)...16
الجدول 3: ترتيب العشر بلدان الإفريقية المصدرة حسب المنتجات السمكية.....17
الجدول 4: هيكل واردات أول 10 بلدان إفريقية مستوردة للمنتجات السمكية (متوسط الحصص خلال الفترة ما بين 2008-2012).....18
الجدول 5: ترتيب العشر بلدان الإفريقية المستوردة حسب المنتجات السمكية.....19
الجدول 6: حصص الوجهات الرئيسية للصادرات المغربية من الأسماك الطرية، المملحة، المجففة أو المدخنة (الفترة ما بين 2008-2012) 21
الجدول 7: حصص الوجهات الرئيسية للصادرات المغربية من السردين المعلب (الفترة ما بين 2008-2012) 24
الجدول 8: حصص الوجهات الرئيسية للصادرات المغربية من رأسيات الأرجل (الفترة ما بين 2008-2012) 27
الجدول 9: حصص الوجهات الرئيسية للصادرات المغربية من القشريات (الفترة ما بين 2008-2012) 28
الجدول 10: التقاطع بين سرعة النمو وقيمة واردات المنتجات السمكية حسب القارة خلال الخمس سنوات الأخيرة 30
الجدول 11: حصة الطلب الإفريقي من المنتجات السمكية الرئيسية التي تضمنها الصادرات المغربية بملايين الدولارات (المتوسط في الفترة ما بين 2008-2012).....34
الجدول 12: التقاطع بين وجهات الصادرات المغربية من السردين المعلب وأهم المستوردين الأفارقة لهذه المنتجات (متوسط 2008-2012).....37
الجدول 13: التقاطع بين وجهات الصادرات المغربية من الأسماك الطرية، الحية، المُبردة أو المُجمدة وأهم المستوردين الأفارقة لهذه المنتجات (متوسط 2008-2012).....37
الجدول 14: التقاطع بين وجهات الصادرات المغربية من رأسيات الأرجل والقشريات وأهم المستوردين الأفارقة لهذه المنتجات (متوسط 2008-2012).....38
الجدول 15: قائمة آخر اتفاقيات الشراكة فيما يتعلق بمصايد الأسماك مع دول الاتحاد الأوروبي.....48

قائمة المبيانات

المبيان 1: توزيع الإنتاج العالمي للأسماك (مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) حسب القارة في عام 2012.....7
المبيان 2: الإنتاج السمكي العالمي حسب القارات ونوع الإنتاج (سنة 2012) 8
المبيان 3: أهم المنتجين الأفارقة للمنتجات السمكية متوسط (2008-2012).....9
المبيان 4: حصة تربية الأحياء المائية في إنتاج المنتجين الرئيسيين الأفارقة للمنتجات السمكية (متوسط 2008-2012).....10
المبيان 5: استهلاك الأسماك حسب البلدان في القارة الإفريقية بالكلغ/للفرد الواحد (سنة 2011).....11
المبيان 6: التدفقات التجارية لإجمالي المنتجات السمكية إلى إفريقيا (بملايين الدولارات).....13
المبيان 7: أهم البلدان الإفريقية المصدرة للمنتجات السمكية (متوسط 2008-2012).....14
المبيان 8: أهم البلدان الإفريقية المستوردة للمنتجات السمكية (متوسط 2008-2012) 15
المبيان 9: المزودون الرئيسيون لأول 5 مستوردين أفارقة للأسماك الطرية، الحية، المُبرّدة أو المجمدة (الفترة ما بين 2008-2012).....21
المبيان 10: المزودون الرئيسيون لأول 5 مستوردين أفارقة للأسماك المعلبة وتحضيرات الأسماك بجميع أنواعها.....22
المبيان 11: المزودون الرئيسيون لأول 5 مستوردين أفارقة للسردين المعلّب 24
المبيان 12: المزودون الرئيسيون لأول 5 مستوردين أفارقة للقشريات والرخويات (خلال الفترة ما بين 2008-2012).....25
المبيان13: المزودون الرئيسيون لأول مستوردين أفارقة لرأسيات الأرجل (خلال الفترة ما بين 2008-2012) 27
المبيان 14: المزودون الرئيسيون لأول 5 مستوردين أفارقة من القشريات (متوسط في الفترة ما بين 2008-2012) 28
المبيان 15: تطور واردات المستوردين الرئيسيين الأفارقة للأسماك الطرية، الحية، المُبردة أو المجمدة في الفترة ما بين 2000 و2012..... 31
المبيان 16: تطور واردات المستوردين الرئيسيين الأفارقة للسردين المعلب في الفترة ما بين 2000 و2012. 32
المبيان 17: تطور واردات المستوردين الرئيسيين الأفارقة للقشريات في الفترة ما بين 2000 و2012.....33
المبيان 18: تطور واردات المستوردين الرئيسيين الأفارقة لرأسيات الأرجل في الفترة ما بين 2000 و2012.....33
المبيان 19: حصص البلدان الإفريقية في مجموع الصادرات المغربية من المنتجات السمكية (المتوسط في الفترة ما بين 2009-2013).....35
المبيان 20: دينامية الصادرات المغربية من المنتجات السمكية إلى الدول الإفريقية (2009-2013) 36
المبيان 21: مقارنة بين حصص المصايد الاجنبية في المناطق البحرية الإفريقية في إفريقيا وجهات رئيسية أخرى للصيد في العالم.....42
المبيان 22: هيكلة المصايد الأجنبية حسب الدول في المناط ق البحرية الإفريقية الرئيسية (متوسط2000-2006).....42

"يُمكن للدول الإفريقية الكبرى المستوردة للمنتجات السمكية لوحدها،

استهلاك الجزء الأكبر من صادرات الدول الإفريقية الأخرى دون أن تغطي

احتياجاتها"

المصدر: ICTSD.org

مدخل

إن اختيار بلدنا التوجه نحو إفريقيا يتلاءم تماما والتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي المتسمة بلحاق الدول الناشئة بالركب الاقتصادي والتطور نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب يحتم على قارتنا أن تشكل فيه قطبا عالميا للنمو.

وتدفع النتائج الاقتصادية المسجلة خلال العقد الماضي وكذا الآفاقُ الجيدة على القيام بإقلاع يقوم على أسس صلبة أظهرت مرونتها في مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وبالفعل، فإن إفريقيا تعتبر اليوم المنطقة الأكثر حركية في العالم بعد آسيا، ما يجعلها بالتالي توفر فرصا حقيقية للتنمية بالنسبة للصادرات المغربية على وجه الخصوص. وتعزز هذه الفرص طموح المغرب في تمتين علاقاته التجارية مع هذه السوق ذات الإمكانيات الهائلة التي لا تنفك تسيل لعاب الدول المتنافسة التي تجعل لنفسها موطئ قدم في القطاعات النشيطة.

إلى جانب المنتوجات الفلاحية والغذائية، تلعب المنتوجات السمكية دورا متزايدا في سد الحاجيات الغذائية لشعوب إفريقيا وتساهم بشكل فعال في هذه الحركية. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن المبادلاتِ التجاريةَ بين المغرب وإفريقيا لا تشكل سوى 13% من مجموع صادرات المغرب من هذه المنتوجات، رغم أنه منذ عدة سنوات والقارة الإفريقية توفر مجالا خصبا لنمو الطلب على هذه المنتوجات، ما يجعلها فرصة على المصدرين المغاربة اقتناصها.

وفي هذا السياق بالضبط، تأتي هذه الدراسة التي ترمي إلى تحليل الإمكانية المتاحة أمام المنتوجات السمكية المغربية على هذه السوق النشيطة، وذلك من أجل تحديد هوامش التطوير التي يتوفر عليها المغرب في مجال التصدير سواء على مستوى أصناف المنتوجات أو الأسواق. ومن شأن هذا التحليل أن يساهم في دراسة وتقوية استراتيجية إرساء الصادرات المغربية في هذه السوق الواعدة حيث تزداد المنافسة شراسة.

وتقدم الدراسة في فصلها الأول نظرة على وضعية قطاع الصيد وتوجهاته على المستوى الإفريقي مع وضعه في إطاره العالمي.

ويتمحور الفصل الثاني حول تحليل مبادلات المنتجات السمكية في إفريقيا، وذلك عبر التركيز في مرحلة أولى على التفريق بين المبادلات البينية الإفريقية وتلك التي تتم بين إفريقيا وبقية العالم. كما يحدد أبرز المصدرين والمستوردين الإفريقيين للمنتوجات السمكية، وكذا بنية مبادلات هذه المنتوجات حسب الصنف.

وفي الفصل الثالث، ستتم دراسة طلب الاستيراد حسب البلد الإفريقي وحسب المنتوج الرئيسي المُصدَّر من طرف المغرب، وذلك بهدف معرفة أبرز مستوردي هذه المنتوجات والمزودين وتحديد الأسواق المحتملة والنشيطة والواعدة لتصدير كل منتوج على حدة، وذلك من أجل الرفع من صادرات المغرب من المنتوجات البحرية.

بعد ذلك، سيتم إجراء مقابلة بين الأسواق الإفريقية المحتملة والوجهات الإفريقية للصادرات المغربية من المنتوجات السمكية من أجل فهم الكيفية التي يتوجه بها المغرب نحو هذه البلدان، كما سيتم تقييم تموقعه داخل السوق الأفريقية.

وفي الختام، يستعرض الفصل الأخير وسائل تنمية الصادرات المغربية من المنتوجات السمكية ومعيقاتها في الأسواق الإفريقية، كما يقترح اتخاذ بعض الإجراءات من أجل تمكين المغرب من استغلال فرص التنمية التي توفرها القارة الأفريقية على أحسن وجه.

الباب الأول: الكشف الشعاعي واتجاه قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية في إفريقيا

1.1. لمحة عامة

على الصعيد العالمي، حافظ الإنتاج السمكي الإجمالي على ثباته ليصل إلى 158 مليون طن سنة 2012، حيث تم توفير 58% منها من مصايد الأسماك و42% منها من تربية الأحياء المائية.

ظلّ هذا الإنتاج تحت هيمنة آسيا منذ سنوات عديدة بحجم بلغ 109 مليون طن سنة 2012، تم تحصيل نصفها الأكبر عبر تربية الأحياء المائية بنسبة 53%. وتبقى حصة إفريقيا منخفضة بدورها (بنسبة 9.7 مليون طن فقط خلال نفس السنة) حيث تمثل 6% فقط من إجمالي الإنتاج، تليها أوقيانوسيا (1%)، آسيا (69%)، أمريكا (14%) وأوروبا بنسبة (10%).

ويظهر التحليل حسب البلدان بأنه في سنة 2012، أنتجت 24 دولة فقط أكثر من 1 مليون طن سنوياً (مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية). ومن بين هذه الدول، نجد 12 دولة آسيوية، 6 دول تنتمي إلى القارة الأمريكية، 4 دول تنتمي إلى القارة الأوروبية ودولتان تنتميان إلى القارة الإفريقية. وعلاوة على ذلك، يعتبر إنتاج الاستزراع المائي أكبر من إنتاج مصايد الأسماك في الدول الثلاثة التالية: الصين، الفيتنام ومصر.

المبيان 1: توزيع الإنتاج العالمي للأسماك (مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) حسب القارة في عام 2012

المصدر: معطيات منظمة الأغذية والزراعة وإنجاز DEPF

ومع ذلك، إنه لمن المناسب التأكيد على أن المخزونات الرئيسية للمنتجات السمكية في العالم يتمّ استغلالها بالكامل، كما يتم استغلال قدر كبير منها استغلالاً مفرطاً (وفقاً لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة لسنة 2009، من بين المخزونات المتوفرة، تم الإفراط في استغلال 29.9% في حين لم يتم استغلال 12.7% بالكامل). ومن ناحية أخرى، لا زالت تربية الأحياء المائية تعرف توسعاً كبيراً (66.8 مليون طن سنة 2012 مقابل 35 مليون طن في سنة 2002) في حين أن مصايد الأسماك الطبيعية تعرف ركوداً بحوالي 92 مليون طن. وبالتالي، فإن قطاع تربية الأحياء المائية يساهم لوحده في تطور إجمالي الإنتاج العالمي ويُمكن من تلبية الطلب المطّرد المرتبط بشكل خاص بالنمو الديموغرافي.

إن تطور تربية الأحياء المائية يأتي في المقام الأول نتيجة للعزم والنجاح الفائق للسياسة الصينية، التي بدأت منذ عشرين سنة، وهو ما أتاح بناء قطاع هام متعلق بتربية الأحياء المائية في الصين. وقد تتبعت بلدان أخرى هذا المسار حيث ستصبح في السنوات القادمة منتجة رئيسية لمنتجات الأحياء المائية (حوض الأمازون، البحيرات الكندية، أحواض السمك المحيطية...).

المبيان 2: الإنتاج السمكي العالمي حسب القارات ونوع الإنتاج (سنة 2012)

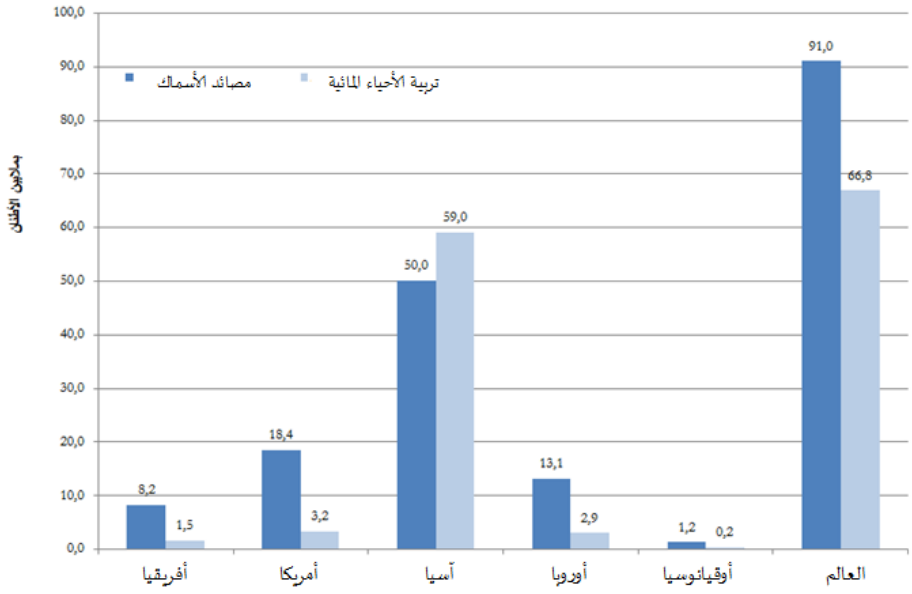

المصدر: معطيات منظمة الأغذية والزراعة وإنجاز DEPF

إن التوسع الكبير في الإنتاج السمكي العالمي يتقدّم بالموازاة مع تطور قنوات التوزيع الحديثة، وقد تحول إلى زيادة صافية في الإمدادات العالمية للأسماك الموجهة للاستهلاك. ونتيجة لذلك، ارتفع متوسط حصة الفرد من 14.4 كلغ خلال التسعينات إلى 17.0 كلغ خلال سنة 2000، ثم ارتفع إلى 18.9 كلغ سنة 2011.

ومع ذلك، يُخفي هذا التطور عدم توازن كبير فيما يتعلق بمستويات استهلاك المنتجات السمكية من قارة إلى أخرى. ففي سنة 2011، من بين 132 مليون طن موجهة للاستهلاك البشري، سجلت إفريقيا أدنى نسبة استهلاك (10.4 كلغ للفرد الواحد)، في حين سجلت آسيا ثلثي إجمالي الاستهلاك (21.4 كلغ للفرد الواحد). أما نصيب الفرد من الاستهلاك في أوقيانوسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فحُدّد في 25.1 كلغ، 21.7 كلغ، 22.0 كلغ و9.9 كلغ على التوالي.

الجدول 1: وضع العرض الإجمالي للمنتجات السمكية الموجهة للاستهلاك البشري حسب القارات وحسب الفرد (2011)

	العرض الإجمالي	العرض حسب الفرد
	بملايين الأطنان	(كلغ/سنوياً)
العالم	**132**	**18,9**
العالم (باستثناء الصين)	86,1	15,3
إفريقيا	10,9	10,4
أمريكا الشمالية	7,6	21,7
أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي	5,9	9,9
آسيا	90,3	21,4
أوروبا	16,3	22,0
أوقيانوسيا	0,9	25,1

المصدر: معطيات منظمة الأغذية والزراعة وإنجاز DEPF

2.1. إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البلدان الإفريقية

وفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة (2012)، يُقدّر الإنتاج السمكي للقارة الإفريقية بأكثر من 9.7 مليون طن، أو ما يقارب 6% من الإنتاج العالمي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات الرسمية نادراً ما تأخذ في الاعتبار مصايد أساطيل الصيد الأجنبية التي تعتبر جد مهمة حيث يصعب تقديرها أيضاً، وينطبق نفس الأمر على الصيد غير المشروع. وكما هو الحال في بعض البلدان الإفريقية (غينيا بيساو، سيراليون وليبيريا)، فإن غياب الاستقرار السياسي يُشجع على الصيد غير المشروع، غير المُصرّح به وغير المنظم (INN).

هناك فوارق كبيرة فيما يتعلق بالإنتاج بين مختلف الدول. تمثلت أكبر الدول الإفريقية المنتجة للموارد السمكية خلال الفترة ما بين 2008 و2012، في مصر (1.24 مليون طن)، المغرب (1.08 مليون طن)، نيجيريا (0.82 مليون طن)، جنوب إفريقيا (0.61 مليون طن) وأوغندا (0.49 مليون طن). يُمثل هؤلاء المنتجون الخمسة وحدهم إنتاج سمكي إجمالي يبلغ 4.2 مليون طن، أي ما يقارب نصف الإنتاج السمكي الإفريقي خلال الفترة نفسها.

المبيان 3: أهم المنتجين الأفارقة للمنتجات السمكية متوسط (2008-2012)

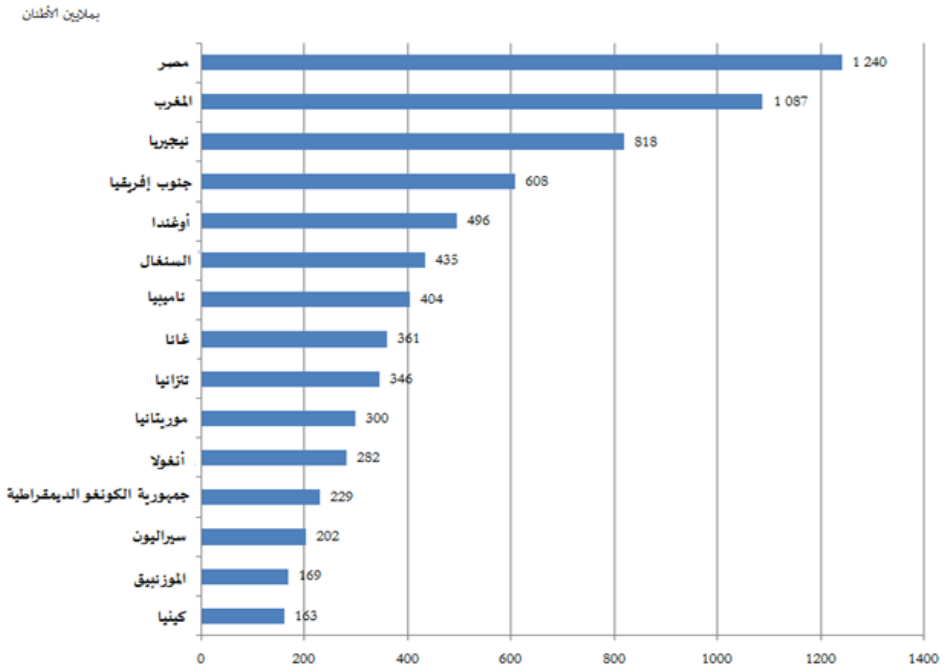

المصدر: معطيات منظمة الأغذية والزراعة وإنجاز DEPF

تُعزى المرتبة الأولى التي تحتلها مصر بشكل خاص إلى تنمية تربية الأحياء المائية[1] التي تُمثل أكثر من ثلثي (70%) إجمالي الإنتاج السمكي للبلاد. تعتبر مصر البلد المهيمن من حيث تربية الأحياء المائية في القارة الإفريقية حيث تبلغ حصتها 99% من إجمالي الإنتاج في شمال إفريقيا. وتحتل نيجيريا المرتبة الثانية في إنتاج تربية الأحياء المائية على الصعيد الإفريقي حيث تبلغ نسبة إنتاج الاستزراع المائي 24% من إجمالي الإنتاج السمكي في البلاد[2].

وبالنسبة للبلدان الإفريقية الأخرى، بما فيها المغرب، يبقى حجم إنتاج الاستزراع المائي محدوداً جداً وإجمالي إنتاج الاستزراع المائي في القارة بالكاد يتجاوز 1 مليون طن (2012) على الرغم من الإمكانيات الطبيعية الهائلة التي تتميز بها القارة الإفريقية.

[1] تحتل مصر حالياً المرتبة الثانية كمنتج لسمك البلطي (أو المشط) بعد الصين وتُعدّ المنتج الأول لسمك البوري على الصعيد العالمي.

2 صرّحت نيجيريا سنة 2001، بإنتاج الاستزراع المائي الذي بلغ 85 ألف طن من سمك القرموط، سمك البلطي (المشط) أو أنواع أخرى تعيش في المياه العذبة.

المبيان 4: حصة تربية الأحياء المائية في إنتاج المنتجين الرئيسيين الأفارقة للمنتجات السمكية (متوسط 2008-2012)

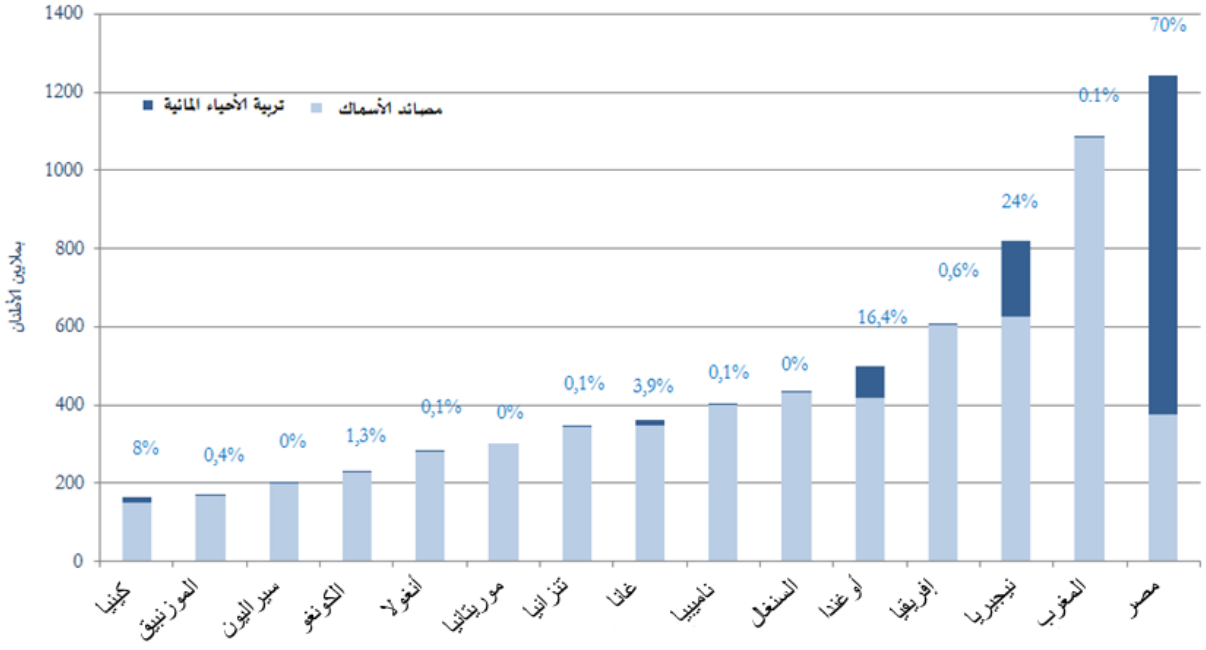

المصدر: معطيات منظمة الأغذية والزراعة وإنجاز DEPF

نلاحظ في نهاية المطاف ما يسمى بالبلدان القارية مثل مالي وبوركينا فاسو حيث تطور الصيد بفضل وجود موارد مائية هائلة (نهري النيجر والسنغال). وصل مستوى الإنتاج بهما سنة 2011 إلى ما يقارب 126 ألف طن لكلا البلدين، وهي نسبة قليلة نسبياً بالمقارنة مع البلدان الساحلية.

3.1. تفاصيل الطلب في البلدان الإفريقية المستهلكة للمنتجات السمكية

يختلف متوسط كمية الأسماك المستهلكة حسب الفرد اختلافاً كبيراً بين مختلف البلدان الإفريقية، فهي تتراوح بين أقل من 0.2 كلغ إلى أكثر من 30 كلغ. ويعكس هذا الوضع ثغرات هائلة فيما يخص توفر الأسماك الذي يتفاعل مع عوامل مختلفة: اجتماعية واقتصادية وثقافية (التقاليد الغذائية، الأذواق، الطلب، مستويات الدخل، المواسم، الأسعار...). يُخفي متوسط استهلاك كل بلد اختلافات كبيرة قد نلحظها أحياناً داخل نفس البلد، بالنظر إلى أن الاستهلاك يكون مرتفعاً على طول الساحل أو في المناطق الواقعة على أنهار أو حول بحيرات داخلية.

يُظهر تفحّص بطاقة استهلاك الأفارقة للسمك حسب البلد بأن استهلاك المنتجات السمكية البحرية بالنسبة لمعظم البلدان لا يزال أقل بكثير من المتوسط العالمي باستثناء مجموعتين من الدول:

- المجموعة الأولى من البلدان، أكبر مستهلكي الأسماك، حيث يفوق استهلاك الفرد الواحد للسمك 20 كلغ، مثل سيراليون (34.2 كلغ)، الغابون (33.9 كلغ)، غانا (27.2 كلغ)، غامبيا (26.6 كلغ)، الكونغو (26 كلغ)، غينيا الاستوائية (25.9 كلغ)، السنغال (23.5 كلغ) ومصر (22.1 كلغ).
- تضم المجموعة الثانية البلدان التي تستهلك المنتجات السمكية بنسب مقاربة للمتوسط العالمي المحدد فيما بين 10 و20 كلغ. تشمل هذه المجموعة الكاميرون وساحل العاج (18.1 كلغ)، نيجيريا (17.1 كلغ)، أنغولا (14.2 كلغ)، البينين وأوغندا (13.5 كلغ)، ليبيا (13.8 كلغ)، المغرب وتونس وتوغو (12.5 كلغ)، ناميبيا (12 كلغ)، موريتانيا وغينيا (10 كلغ).

أما البلدان الأخرى مثل السودان، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، زيمبابوي، غينيا بيساو، رواندا، بوروندي، ليسوتو وسوازيلاند فهي البلدان التي يكون فيها متوسط الاستهلاك السنوي عند أدنى مستوياته، فهو بالكاد يتجاوز 2 كلغ للفرد.

المبيان 5: استهلاك الأسماك حسب البلدان في القارة الإفريقية بالكلغ/للفرد الواحد (سنة 2011)

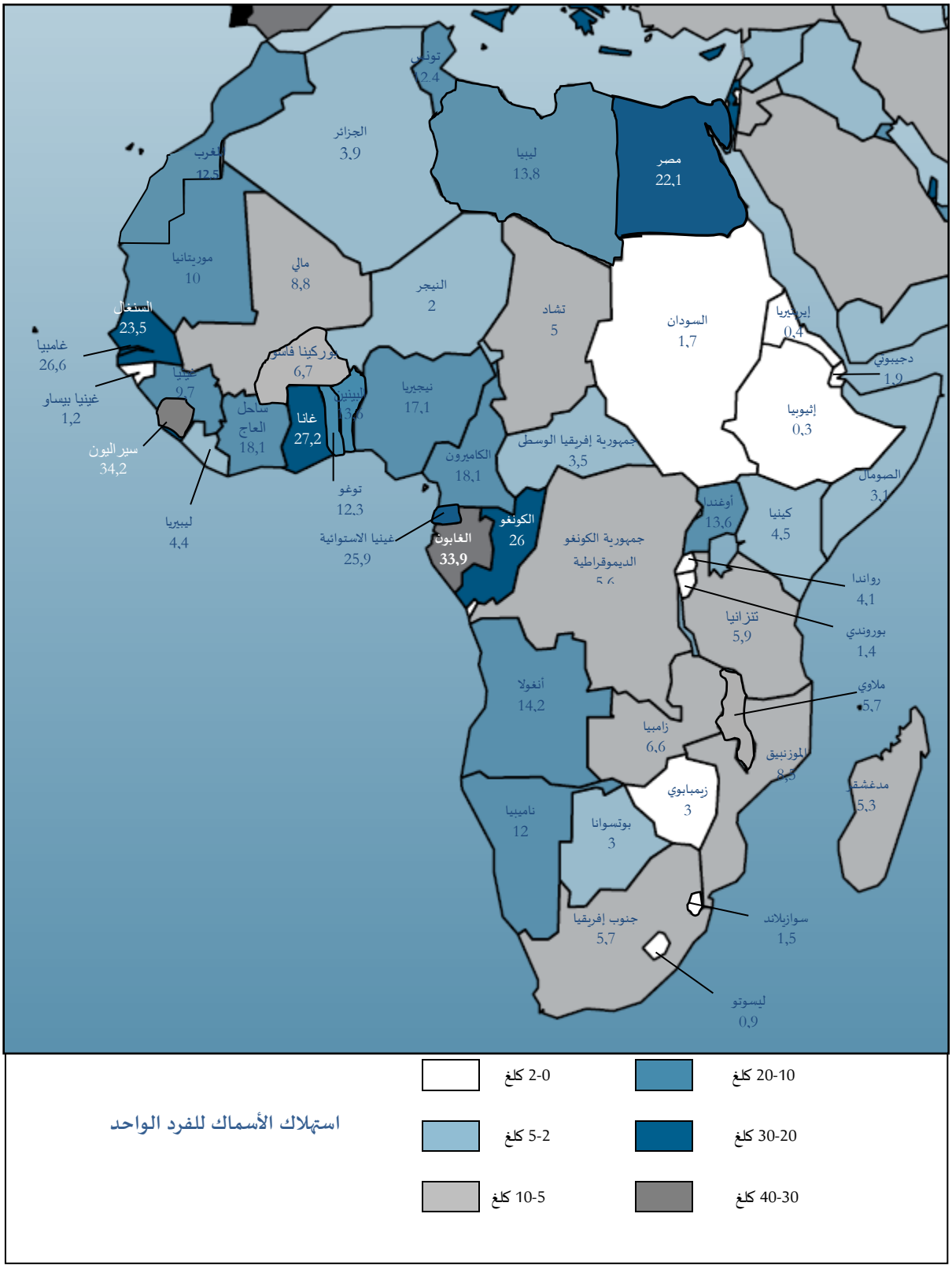

الباب 2: مبادلات المنتجات السمكية في إفريقيا

تُشكل المنتجات السمكية جزءا من المنتجات الغذائية الأكثر تداولاً في العالم. بلغت القيمة الإجمالية لمبادلات المنتجات السمكية ما يقارب 129 مليار دولار سنة 2012 بعد انخفاضها سنة 2009 بسبب آثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

تختلف تجارة الأسماك العالمية حسب البلدان. تظل الصين حتى الآن أكبر مُصدّر للأسماك تليها النرويج، تايلند، فيتنام والولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة للمستوردين الرئيسيين، فهم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الصدارة، متبوعتان بإسبانيا والصين وفرنسا.

إلى جانب هؤلاء الفاعلين الرئيسيين في تجارة الأسماك عالمياً، تلعبُ البلدان النامية دوراً رئيسياً كمُزوّد للأسواق العالمية بهذه المنتجات ولكنها تظل معتمدة على البلدان المتقدمة التي سجلت –سنة 2010- 67% من قيمة الصادرات السمكية للبلدان النامية. أما بالنسبة لتجارة المنتجات السمكية بين البلدان النامية، فهي تُمثل 33% فقط من قيمة صادراتها من المنتجات السمكية.

1.2. خرائطية مبادلات المنتجات السمكية في إفريقيا وبقية بلدان العالم

تلعبُ إفريقيا دوراً رئيسياً بصفتها مزودة للمنتجات السمكية لأكبر المستوردين عبر العالم وبصفتها مستوردة لهذه المنتجات أيضاً.

وعلى مستوى التصدير إلى بقية العالم، سجلت صادرات المنتجات السمكية الإفريقية في المتوسط أكثر من 5 مليارات دولار بين سنتي 2008 و2012، بما فيها حصة 63% موجهة لأوروبا، وحوالي 17% لآسيا وما يقارب 3% لأمريكا. شكلت هذه الصادرات خلال نفس الفترة ما يقارب 12% من الصادرات الغذائية من إفريقيا و1% من إجمالي صادراتها.

وفيما يتعلق بالواردات من باقي دول العالم، خلال الفترة ما بين 2008 و2012، تجاوز مجموع واردات المنتجات السمكية من إفريقيا 4 مليارات دولار، بنسبة تصل إلى حوالي 67%، (30%) من أوروبا و(37%) من آسيا. ومثلت هذه الواردات في نفس الفترة ما يقارب 4% و0.7% على التوالي من إجمالي الواردات الغذائية والعامة من إفريقيا.

إذا اعتبرنا رصيد المبادلات من ناحية القيمة والتطور الإيجابي المتوازي على مدى العقد الماضي، مكنت الصادرات والواردات الإفريقية للمنتجات السمكية من إبقاء إفريقيا كمصدرة صافية لهذه المنتجات، مع تضييق واضح على الرصيد الإيجابي خلال السنوات الثلاث الماضية في أعقاب الارتفاع الحاد للواردات من هذه المنتجات.

أخيراً، وفيما يتعلق بالمبادلات البينية الإفريقية، فقد مثلت متوسط 20% (905 مليون دولار) من إجمالي واردات المنتجات السمكية خلال الفترة ما بين 2008 و2012.

المبيان 6: التدفقات التجارية لإجمالي المنتجات السمكية إلى إفريقيا (بملايين الدولارات)

واردات إفريقيا من المنتجات السمكية حسب القارة (متوسط 2008-2012)

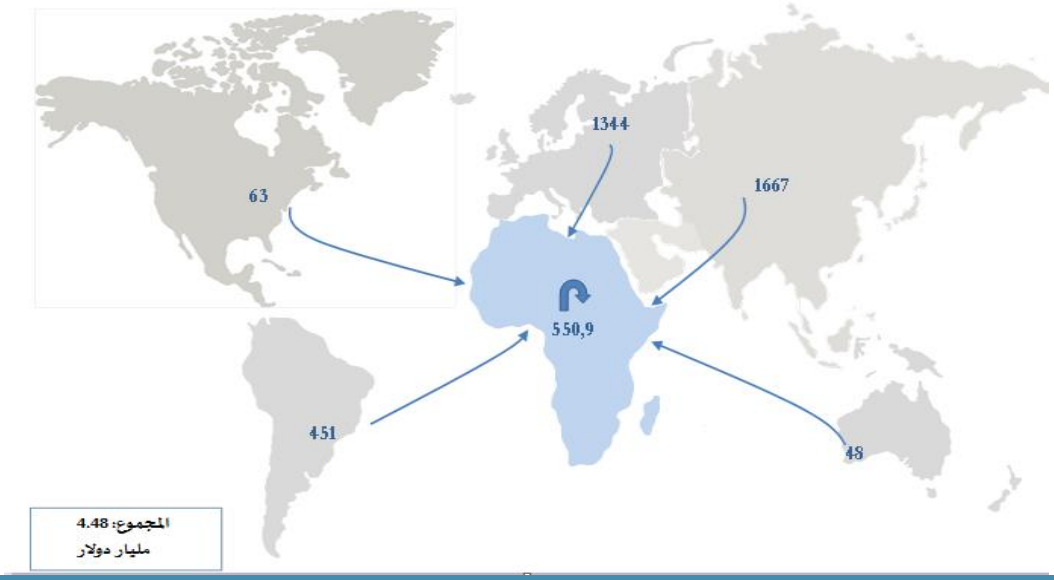

صادرات إفريقيا من المنتجات السمكية حسب القارة (متوسط 2008-2012)

تطوّر إجمالي الواردات والصادرات من المنتجات السمكية لإفريقيا (بملايين الدولارات)

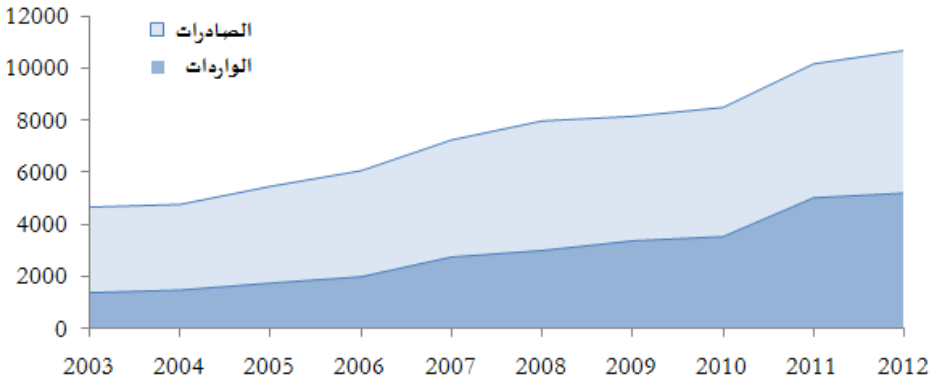

المصدر: معطيات منظمة الأغذية والزراعة إنجاز DEPF

2.2. المصدرون والمستوردون الرئيسيون الأفارقة للمنتجات السمكية

في متوسط 5 مليارات دولار التي صدّرتها القارة الإفريقية في الفترة ما بين 2008 و2012، يُعدّ المغرب أول مصدّر إفريقي للمنتجات السمكية بقيمة 1.4 مليار دولار، حيث يساهم بذلك بما يقارب 30% من مجموع الصادرات الإفريقية من المنتجات السمكية. واحتلت ناميبيا، موريتانيا وجنوب إفريقيا المرتبة الثانية، حيث مثلت ما يقارب 10% من الصادرات الإفريقية لكل منها خلال نفس الفترة.

المبيان 7: أهم البلدان الإفريقية المصدرة للمنتجات السمكية (متوسط 2008-2012)

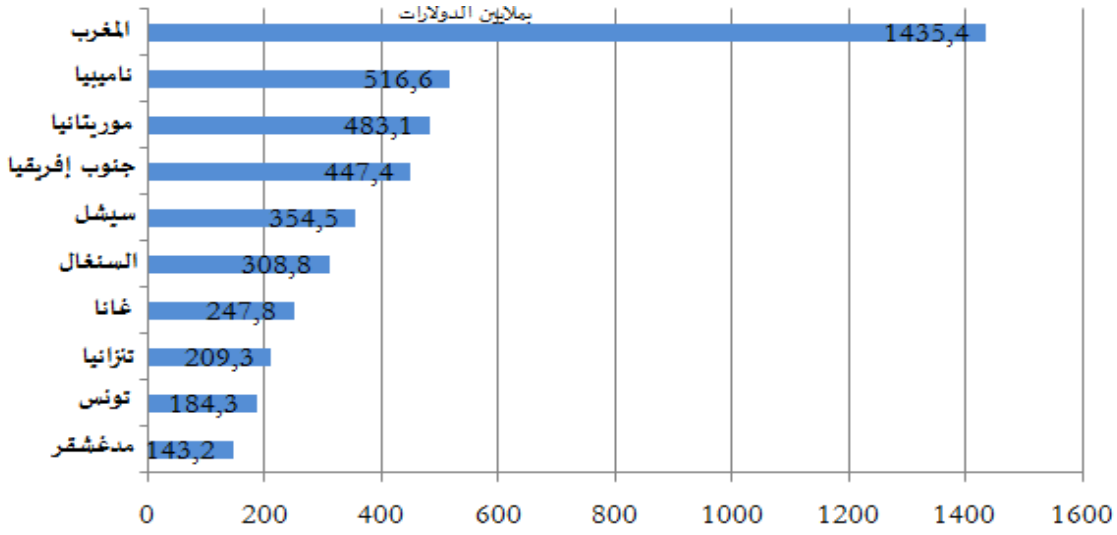

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإنجاز DEPF

على مستوى الاستيراد، احتلت نيجيريا المرتبة الأولى بمتوسط سنوي بلغ 978 مليون دولار خلال الفترة ما بين 2008-2012 من بين البلدان الإفريقية المستوردة للمنتجات السمكية، تليها مصر بمتوسط 506 مليون دولار، متقدمة على ساحل العاج وجنوب إفريقيا بـ343 و267 مليون دولار على التوالي.

المبيان 8: أهم البلدان الإفريقية المستوردة للمنتجات السمكية (متوسط 2008-2012)

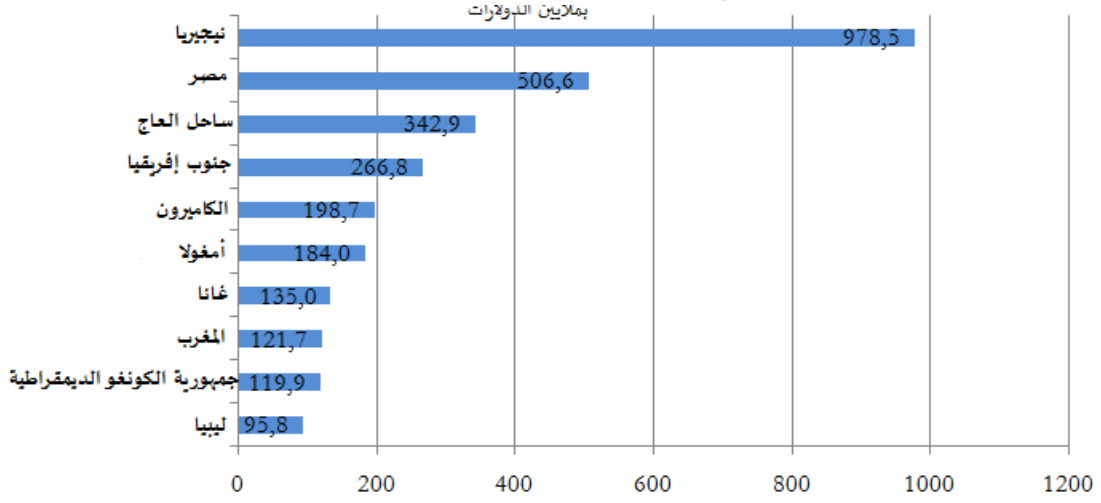

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإنجازDEPF

3.2. هيكل الصادرات والواردات الإفريقية حسب المنتج

1.3.2 هيكل الصادرات الإفريقية حسب المنتج

يُظهر هيكل الصادرات حسب المنتج من القارة الإفريقية خلال الفترة ما بين 2008 و2012 غلبة الأسماك (الطرية، المبردة أو المجمدة) بحصة 43%، تليها القشريات/الرخويات (29%) ومعلبات/تحضيرات الأسماك (25%).

الجدول 2: هيكل صادرات أول 10 بلدان إفريقية مصدرة للمنتجات السمكية المعدة للاستهلاك البشري (متوسط الحصص خلال الفترة ما بين 2008-2012)

أول 10 بلدان إفريقية مصدرة للمنتجات السمكية	الأسماك الطرية، الحية أو الميتة، المبردة أو المجمدة	الأسماك المجففة، الملحة، المدخنة	القشريات، الرخويات واللافقاريات المائية	تحضيرات أو معلبات الأسماك
1. المغرب (26%)	18%	0%	40%	42%
2. ناميبيا (9%)	93%	1%	3%	3%
3. موريتانيا (9%)	59%	2%	39%	1%
4. جنوب إفريقيا (8%)	56%	1%	32%	10%
5. سيشل (6%)	26%	15%	2%	58%
6. السنغال (6%)	61%	2%	33%	4%
7. غانا (5%)	24%	1%	7%	68%
8. جمهورية تنزانيا (4%)	85%	6%	9%	0%
9. تونس (3%)	33%	3%	50%	15%
10. مدغشقر (3%)	3%	0%	70%	26%
المجموع	43%	3%	29%	25%

أكثر من 50% | بين 10%و 50% | أقل من10%

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإنجاز DEPF

يُسلّط تحليل هيكل الصادرات حسب البلد الضوء على الهيمنة القوية للأسماك الطرية في الصادرات لدى العديد من البلدان المصدّرة ولا سيما ناميبيا (ثاني مُصدّر إفريقي) حيث تبلغ حصتها من الأسماك الطرية 93% من إجمالي صادراتها، وموريتانيا (ثالث مصدر إفريقي) حيث تبلغ حصتها 59% من المجموع وجنوب إفريقيا (رابع مصدر إفريقي) بحصة تبلغ 56% من إجمالي صادرات المنتجات السمكية. كما تجدر الإشارة إلى جمهورية تنزانيا التي تمثل نسبة صادراتها من المنتجات السمكية الطرية 85% من إجمالي صادراتها السمكية.

فيما يتعلق بصادرات الرخويات والقشريات، يُعدّ المغرب (أول مصدر إفريقي) الفاعل الرئيسي في هذا المجال لأن منتجاته تُمثل 40% من إجمالي صادراته. وهو ما ينطبق أيضاً على موريتانيا (3 مصدّر إفريقي) التي تمثل صادراتها 39% من إجمالي الصادرات وجنوب إفريقيا (رابع مصدّر إفريقي) بحصة 32% من مجموع الصادرات. كما تجدر الإشارة إلى أن حصص تونس ومدغشقر من صادرات الرخويات والقشريات تُمثل 50 %و70% على التوالي من مجموع الصادرات.

أما فيما يتعلق بمعلبات وتحضيرات الأسماك، يُعدّ المغرب من بين أول المصدرين الأفارقة لهذه المنتجات بحصة تصل إلى 42% من إجمالي الصادرات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى الحصة المهمة لهذه المنتجات في إجمالي صادرات سيشل (58%) وغانا (68%).

أما فيما يخص الأسماك المجففة أو المملحة أو المدخنة، فحصتها من الصادرات تبقى محدودة نسبياً، باستثناء سيشل حيث تُمثل هذه الأخيرة 15% من إجمالي صادراتها.

وعلاوة على ذلك، يُمكن تحليل قيمة الصادرات للبلدان المصدرة الرئيسية حسب المنتج من التأكيد على أن المغرب يترأس قائمة البلدان المصدرة للمعلبات وتحضيرات الأسماك والرخويات والقشريات بقيمة تتجاوز 3 مرات البلاد التي تحتل المرتبة الثانية. أما بالنسبة لسوق الأسماك الطرية، فتحتل ناميبيا المرتبة الأولى، متبوعة بموريتانيا ثم المغرب. وأخيراً، وفيما يتعلق بالأسماك المجففة، المملحة أو المدخنة، فهذا المجال استحوذ عليه أرخبيل سيشل.

الجدول 3: ترتيب العشر بلدان الإفريقية المصدرة حسب المنتجات السمكية

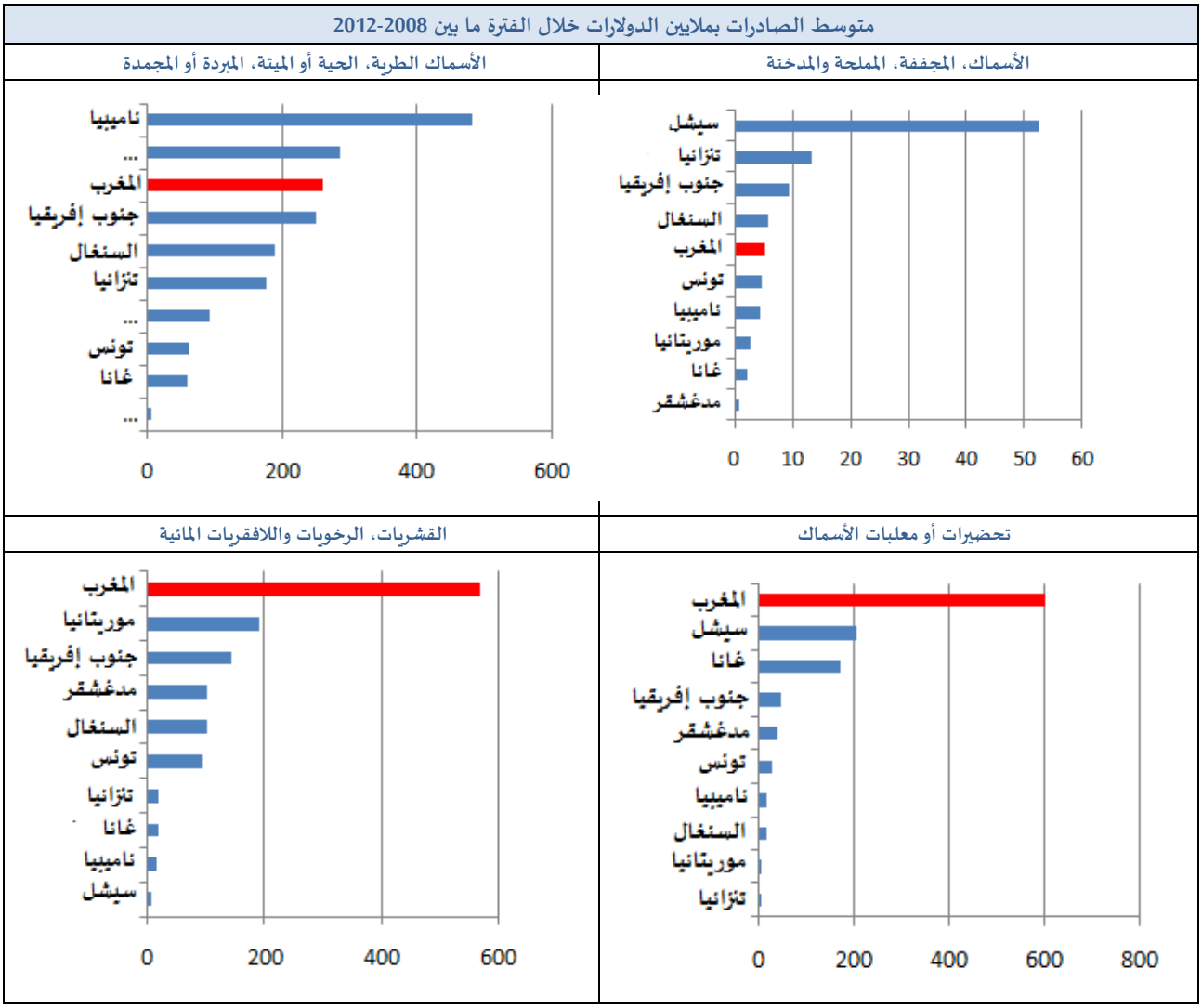

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإنجاز DEPF

2.3.2 هيكل الواردات الإفريقية حسب المنتج

أما فيما يتعلق بالواردات، تُشكل الأسماك الطرية، المبردة أو المجمدة أهم واردات المنتجات السمكية في إفريقيا بحصة سوقية تبلغ 63% في الفترة ما بين 2008-2012 لأول 10 مستوردين رئيسيين. كما تحتل المعلبات وتحضيرات الأسماك المرتبة الثانية بحصة سوقية تبلغ 21% متبوعة بالقشريات/الرخويات والأسماك المجففة، المملحة أو المدخنة بحصة 8% لكل منهما.

يسري هيكل الواردات هذا على أغلبية البلدان المدرجة في الترتيب باستثناء البلدان التالية:

- جنوب إفريقيا وأنغولا وليبيا التي تحتل المعلبات وتحضيرات الأسماك مكانة هامة في وارداتها (56%، 41% و89% من إجمالي المنتجات السمكية المستوردة).
- المغرب الذي تُشكل القشريات والرخويات 60% من وارداته.

الجدول 4: هيكل واردات أول 10 بلدان إفريقية مستوردة للمنتجات السمكية (متوسط الحصص خلال الفترة ما بين 2008-2012)

أول 10 بلدان إفريقية مستوردة للمنتجات السمكية	الأسماك الطرية، الحية أو الميتة، المبردة أو المجمدة	الأسماك المجففة، المملحة، المدخنة	القشريات، الرخويات واللافقاريات المائية	تحضيرات أو معلبات الأسماك
1. نيجيريا (22%)	78%	16%	1%	5%
2. مصر (11%)	55%	0,2%	17%	28%
3. ساحل العاج (8%)	98%	0,1%	1%	1%
4. جنوب إفريقيا (6%)	18%	1%	25%	56%
5. الكاميرون (4%)	96%	0,3%	0,3%	3%
6. أنغولا (4%)	36%	20%	2%	41%
7. غانا (3%)	74%	1%	0,7%	25%
8. المغرب (3%)	19%	8%	60%	14%
9. جمهورية الكونغو الديموقراطية (3%)	60%	23%	0,7%	16%
10. ليبيا (2%)	10%	1%	1%	89%
المجموع	63%	8%	8%	21%

أكثر من50% بين 10% و50% أقل من10%

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإنجاز DEPF

أخيراً، يُظهر تحليل هيكل واردات أول 10 مستوردين، حسب نوع المنتج الذي شملته الدراسة، بأن نيجيريا هي أكبر مستورد للأسماك الطرية، المبردة أو المجمدة حتى الآن، متبوعة بساحل العاج ومصر. كما تتصدّر نيجيريا أيضاً قائمة مستوردي الأسماك المجففة، المملحة أو المدخنة، أي بزيادة أكثر من 3 أضعاف عن البلدان المتمركزة في الترتيب الثاني والثالث (أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية). أما فيما يتعلق بالقشريات والرخويات، تُمثل واردات 3 بلدان إفريقية مركز إقبال إفريقيا على هذه المنتجات، تترأس القائمة مصر، متبوعة بالمغرب وجنوب إفريقيا. أما فيما يتعلق بالمعلبات وتحضيرات الأسماك، فنجد أن جنوب إفريقيا ومصر هما أول من يطلب هاته المنتجات متقدمتان على ليبيا، أنغولا، نيجيريا وغانا.

الجدول 5: ترتيب العشر بلدان الإفريقية المستوردة حسب المنتجات السمكية

متوسط الواردات بملايين الدولارات خلال الفترة ما بين 2008-2012

الأسماك، المجففة، المملحة والمدخنة

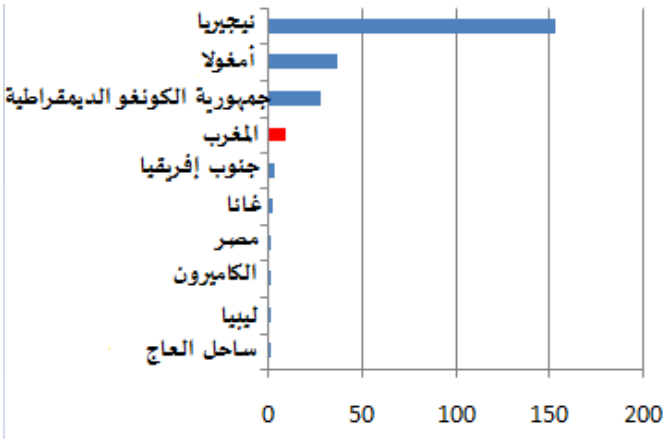

الأسماك الطرية، الحية أو الميتة، المبردة أو المجمدة

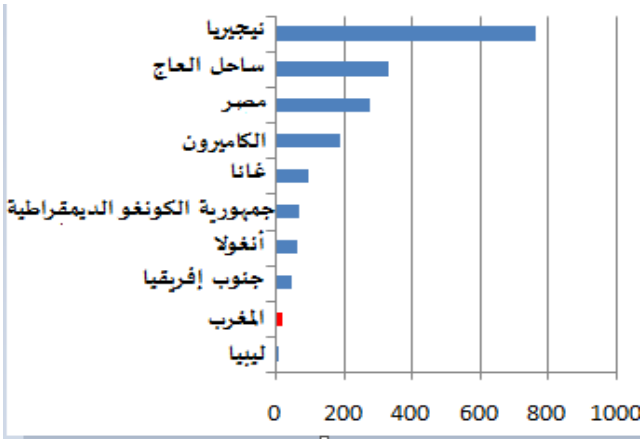

تحضيرات أو معلبات الأسماك

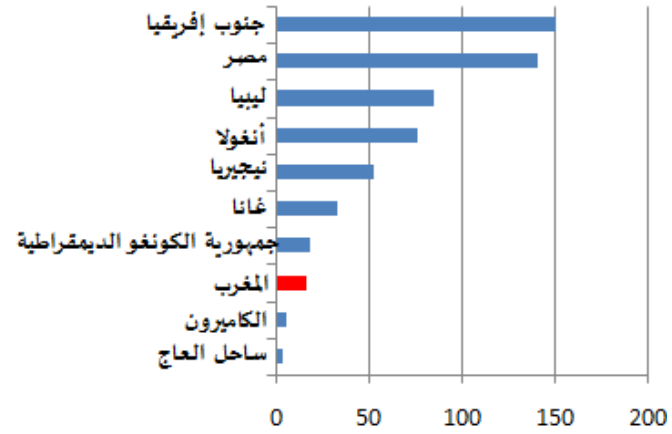

القشريات، الرخويات واللافقريات المائية

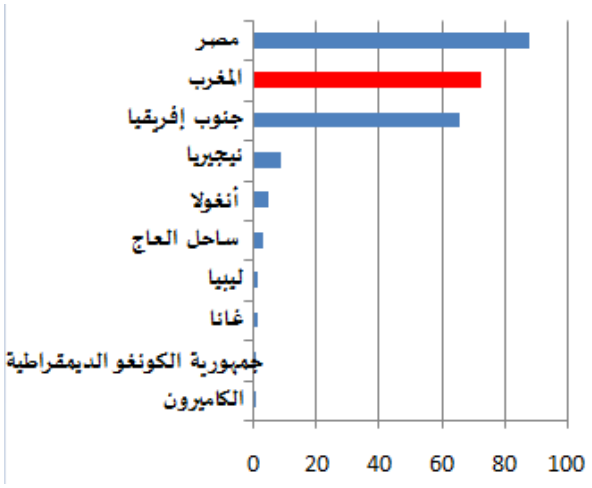

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإنجاز DEPF

الباب 3: تحليل الطلب الإفريقي للمنتجات السمكية: التركيز على المنتجات الرئيسية التي يُصدّرها المغرب

1.3. المُزودون الرئيسيون للمنتجات السمكية إلى البلدان الإفريقية

لتحديد فرص التصدير المحتملة لإفريقيا بالنسبة لقطاع المنتجات السمكية المغربي، من المناسب تحليل السوق الإفريقية للمنتجات السمكية مع التركيز على الطلب على الواردات حسب البلدان وحسب المنتجات الرئيسية المصدّرة من قبل المغرب، وهو ما سيُمكّن من تحديد المُستورّدين الرئيسيين لهذه المنتجات ومزوّديهم وأيضاً تقدير موقع المغرب بين هذه البلدان.

ترتكز عيّنة المنتجات المختارة في إطار هذه الدراسة على أربعة منتجات رئيسية وهي الأسماك الطرية، الحية، المبردة أو المجمدة بجميع أنواعها، السردين المعلب، القشريات (الروبيان) والرخويات المجمدة (الأخطبوط، الحبار، السيبيا، السبيدج).

1.1.3 الأسماك الطرية، الحية، المُبرّدة أو المُجمّدة

تُشكل الأسماك الطرية، الحية، المُبرّدة أو المُجمّدة الجزء الأكبر من واردات المنتجات السمكية لإفريقيا (63% من إجمالي الواردات خلال الفترة ما بين 2008-2012). ومن بين أكبر خمس مستوردين لهذه المنتجات: تترأس نيجيريا القائمة بـ763 مليون دولار كمتوسط خلال الفترة ما بين 2008-2012، أي ما يقارب نسبة 33% من إجمالي الواردات الإفريقية من هذه المنتجات، متبوعة بساحل العاج (336 مليون دولار)، مصر (277 مليون دولار)، الكاميرون (191 مليون دولار) وغانا (99 مليون دولار).

وتجدر الإشارة إلى أن واردات الأسماك الطرية، الحية، المُبردة أو المجمدة خاصة إلى نيجيريا ومصر، تأتي أساساً (أكثر من 45%) من الصين، هولندا، النرويج والفيتنام. ومن جانبها، تُعدّ موريتانيا المزود الأول لساحل العاج (42%) والكاميرون (31%).

أما بالنسبة للمغرب، فتبدو مساهمته جدّ محدودة بحصة 24% في المرتبة الخامسة في السوق وغانا (التي تُعدّ أول مزود لهذا البلد) ونسبة ضعيفة في السوق الثاني الإفريقي للأسماك الطرية وهي ساحل العاج (باعتبارها المزود الثاني لهذا البلد، ثم موريتانيا بنسبة 42%). أما فيما يتعلق بالأسواق الإفريقية الرئيسية الأخرى، فالمغرب غائب عنها تقريباً.

تجدر الإشارة إلى أن الصادرات المغربية من هذه المنتجات بلغت في المتوسط ما يقارب 263 مليون دولار في الفترة ما بين 2008-2012 حيث وُجّهت في المقام الأول إلى إسبانيا بـ38% في المجموع. وتمثلت حصص الصادرات التي صدرتها غانا وساحل العاج في 9% و6% على التوالي.

المبيان 9: المزودون الرئيسيون لأول 5 مستوردين أفارقة للأسماك الطرية، الحية، المُبرّدة أو المجمدة (الفترة ما بين 2008-2012).

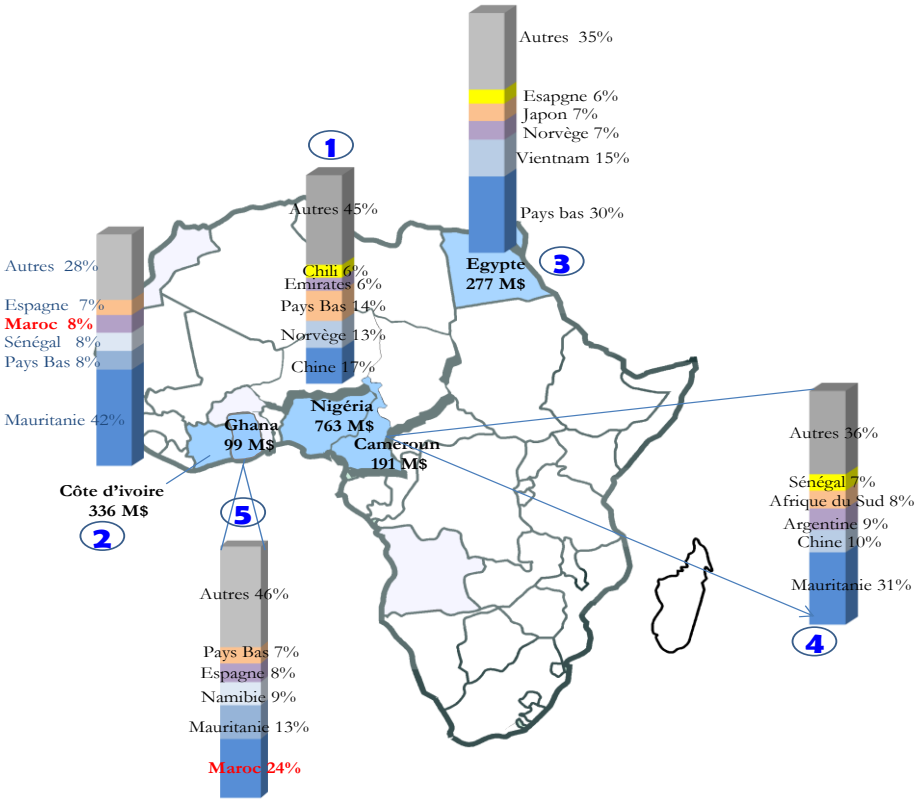

الجدول 6: حصص الوجهات الرئيسية للصادرات المغربية من الأسماك الطرية، المملحة، المجففة أو المدخنة (الفترة ما بين 2008-2012)

الوجهات	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط الحصص
خارج إفريقيا						
إسبانيا	44%	42%	37%	35%	31%	**38%**
البرازيل	7%	8%	10%	4%	9%	**8%**
اليابان	8%	6%	5%	6%	7%	**7%**
إيطاليا	4%	4%	4%	4%	4%	**4%**
البرتغال	2%	4%	3%	3%	8%	**4%**
الفيدرالية الروسية	1%	1%	2%	7%	6%	**3%**
داخل إفريقيا						
غانا	6%	5%	12%	15%	7%	**9%**
ساحل العاج	7%	6%	5%	4%	5%	**6%**
الجزائر	0%	1%	1%	1%	2%	**1%**
مصر	2%	1%	1%	0%	1%	**1%**
ناميبيا	0%	2%	1%	1%	1%	**1%**
الكاميرون	1%	1%	1%	1%	0%	**1%**
المجموع (بملايين الدولارات)	**293,01**	**274,8**	**254,5**	**244,4**	**230,7**	**263,3**

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإنجاز DEPF

2.1.3. المعلبات وتحضيرات الأسماك

1.2.1.3. تحليل شامل

تُظهر المقارنة بين البلدان الإفريقية الرئيسية المستوردة لمعلبات الأسماك بجميع أنواعها، مع مزوّديها في الفترة ما بين 2008-2012، بأن الصادرات المغربية من معلبات الأسماك ليست موجهة عموماً إلى البلدان الأكثر طلباً.

في الواقع وبالنسبة لأكبر 4 مستوردين أفارقة لمعلبات الأسماك، تتصدّر التايلاند قائمة المُزوّدين. وفّر هذا البلد في الفترة ما بين 2008-2012 ما يقارب 80% من واردات ثلاث أول مستوردين: جنوب إفريقيا، مصر وليبيا و35% من الواردات بالنسبة لأنغولا.

أما بالنسبة للمغرب، وخلال نفس الفترة، فحضوره كان ملاحظاً فقط على مستوى أسواق نيجيريا وأنغولا بحصص سوقية بلغت 45% و30%على التوالي وذلك بفضل صادراته من السردين المُعلّب. نلاحظ أيضاً الحصص جدّ المنخفضة للمغرب في الأسواق المصرية والليبية (2% لكل منهما). وبالإضافة إلى ذلك، يعدّ المغرب غائب تماماً عن جنوب إفريقيا، التي تحتل المرتبة الأولى كمستورد إفريقي للأسماك المعلبة.

المبيان 10: المزودون الرئيسيون لأول 5 مستوردين أفارقة للأسماك المعلبة وتحضيرات الأسماك بجميع أنواعها

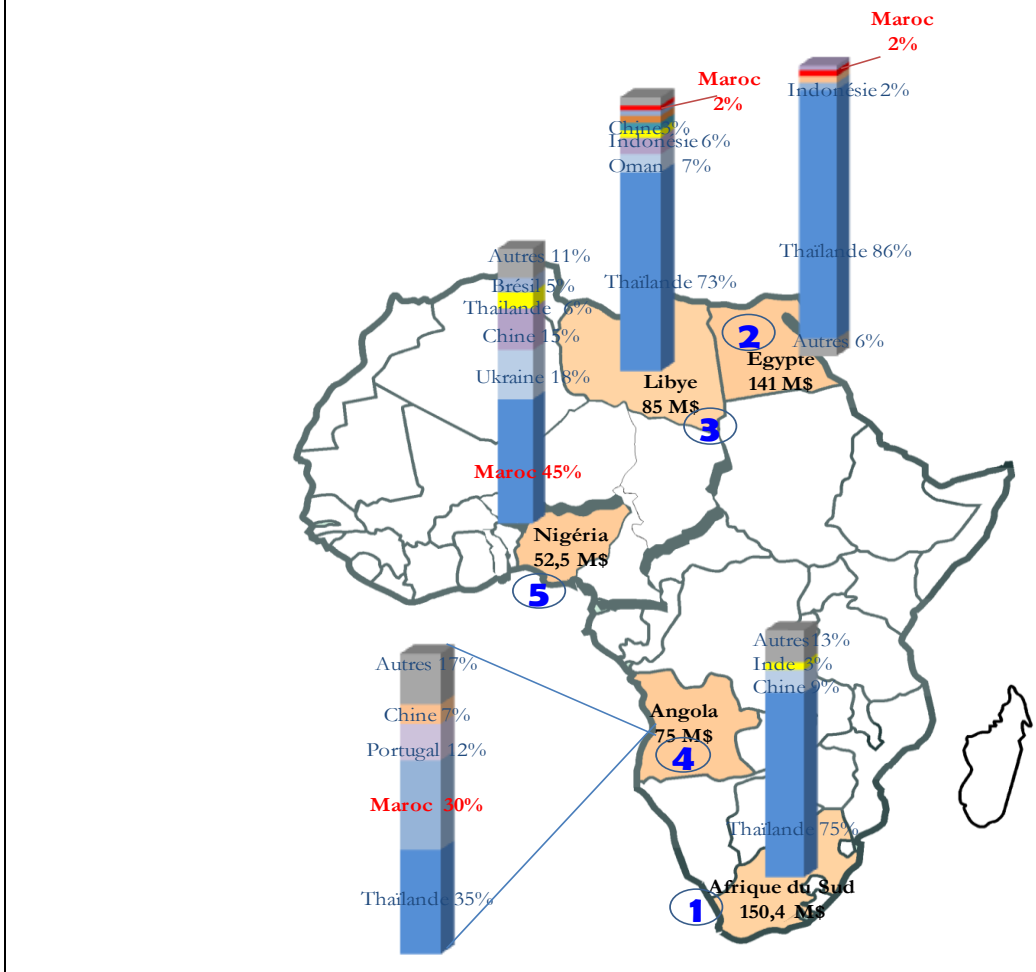

ملحوظة: تمّ إعداد هذا الترتيب على أساس متوسط الواردات خلال الفترة ما بين 2008-2012

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومعطيات DEPF

2.2.1.3. حالة السردين المُعلّب

يقترح هذا القسم تركيز التحليل على المبادلات الإفريقية فيما يتعلق بالأسماك المعلبة وتحضيرات الأسماك في الجزء المخصص للسردين المُعلّب الذي يُعدّ المنتج الرئيسي لصناعة التعليب في بلادنا، من أجل تحديد الفرص المحتملة للصادرات المغربية.

فيما يتعلق بالسوق الإفريقية للسردين المعلب، فيجب علينا الإشارة إلى أن مصر وليبيا ليستا مدرجتين في قائمة أكبر 5 بلدان مستوردة لهذه المنتجات. ومن حيث وجود الصادرات المغربية في القارة، نلاحظ أن المغرب يحتل المرتبة الأولى، متقدّماً على أندونيسيا، في تلبية طلب أول المستوردين الأفارقة للسردين المعلب، باستثناء جنوب إفريقيا، أول مستورد إفريقي لهذا المنتج. في الواقع، تُشير حصص السوق المُسجلة خلال الفترة ما بين 2008-2012 إلى أن المغرب هو المزود الرئيسي لكل من أنغولا (ثاني مستورد إفريقي للسردين المعلب) بحصة تبلغ 68%، نيجيريا (93%)، غانا (72%) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (80%).

وفيما يتعلق بالسوق الأول للسردين المعلب ليس فقط على مستوى القارة، بل على مستوى العالم، فبالمقارنة مع جنوب إفريقيا، تبدو حصة المغرب شبه منعدمة. فهذا البلد لا زال يتلقى طلباته من تايلاند بنسبة تصل إلى 54% من حصة السوق، وناميبيا (21%) والصين (5%). ويكشف هذا الوضع وجود إمكانيات هائلة للمصدرين المغاربة.

وبشكل أعمّ، تُوزع تصديرات المغرب للسردين المعلب التي يحتل فيها المغرب مكانة رائدة في السوق العالمية، بطريقة متنوعة بين عدة بلدان في الاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا بمتوسط حصة يبلغ 11% من إجمالي الصادرات، ثم ألمانيا (7%)، إسبانيا (6%)، الولايات المتحدة الأمريكية (5%) وبعض الدول الإفريقية المذكورة في الجدول أدناه.

المبيان 11: المزودون الرئيسيون لأول 5 مستوردين أفارقة للسردين المعلّب

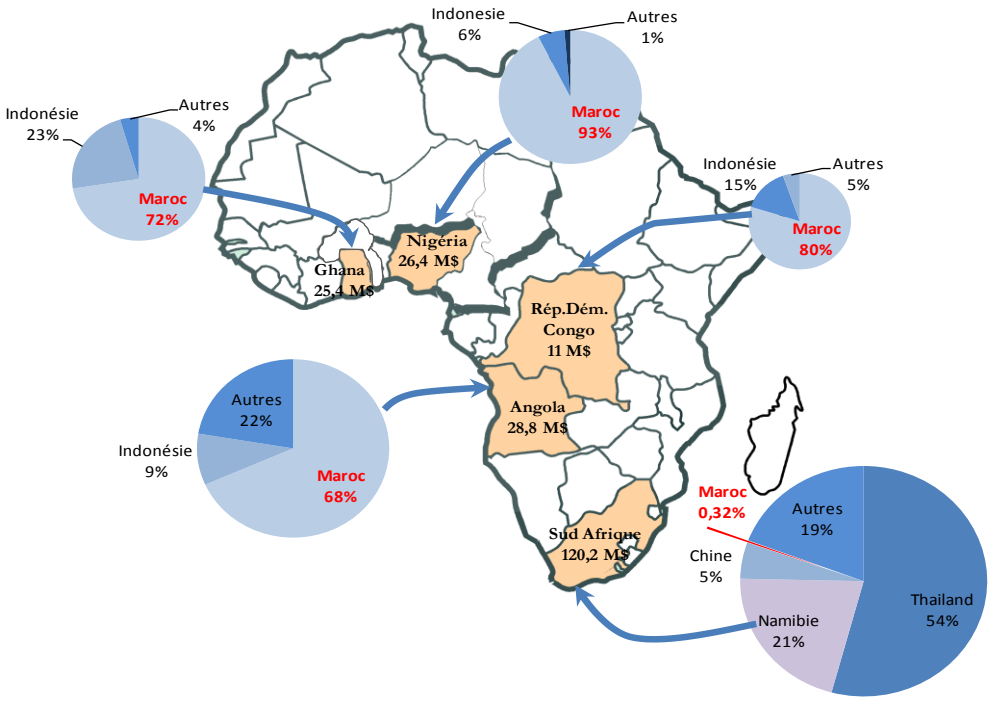

ملحوظة: تمّ إعداد هذا الترتيب على أساس متوسط الواردات خلال الفترة ما بين 2008-2012

الجدول 7: حصص الوجهات الرئيسية للصادرات المغربية من السردين المعلب (الفترة ما بين 2008-2012)

الوجهات	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط الحصص
خارج إفريقيا						
فرنسا	11%	13%	9%	10%	10%	11%
ألمانيا	7%	7%	6%	7%	7%	7%
إسبانيا	5%	8%	6%	4%	5%	6%
الولايات المتحدة الأمريكية	4%	6%	5%	6%	6%	5%
سوريا	5%	8%	6%	4%	4%	5%
داخل إفريقيا						
نيجيريا	6%	5%	8%	8%	8%	7%
أنغولا	7%	3%	5%	6%	5%	5%
غانا	4%	4%	5%	7%	6%	5%
جمهورية الكونغو الديمقراطية	3%	1%	3%	2%	5%	3%
توغو	3%	3%	4%	5%	2%	3%
غينيا الاستوائية	2%	4%	2%	2%	2%	3%
المجموع (بملايين الدولارات)	403,765	395,186	392,768	296,99	416,932	381,1282

المصدر:معطيات Comtrade ومعطيات DEPF

3.1.3 القشريات والرخويات

1.3.1.3. تحليل شامل

كما سبق الذكر، لا تُشكل واردات الرخويات والقشريات إلا حصة صغيرة من إجمالي الواردات الإفريقية من المنتجات السمكية. ففي ما مجموعه 3.7 مليار دولار من الواردات إلى إفريقيا كمتوسط سنوي في الفترة ما بين 2008-2012، مثلت واردات القشريات والرخويات حصة وصلت إلى 8% فقط.

يتم طلب هذه الواردات من قبل عدد محدود من البلدان المستوردة (10 بلدان في المجموع)، حيث تُمثل البلدان الثلاثة الأولى (مصر، المغرب وجنوب إفريقيا) معاً 80% من إجمالي المنتجات المستوردة من القارة الإفريقية.

تُعدّ العديد من البلدان مصدراً لهذه الواردات، وفي هذه الحالة، واردات فيتنام والصين إلى مصر (32% من إجمالي واردات البلاد)، واردات هولندا للمغرب (58% من المجموع) والهند إلى جنوب إفريقيا (41% من المجموع). أما بالنسبة لناميبيا، أنغولا وساحل العاج، فإن توفير الواردات يتم من قبل مزودين من أوروبا وخاصة البرتغال، إسبانيا والنرويج.

المبيان12: المزودون الرئيسيون لأول 5 مستوردين أفارقة للقشريات والرخويات (خلال الفترة ما بين 2008-2012)

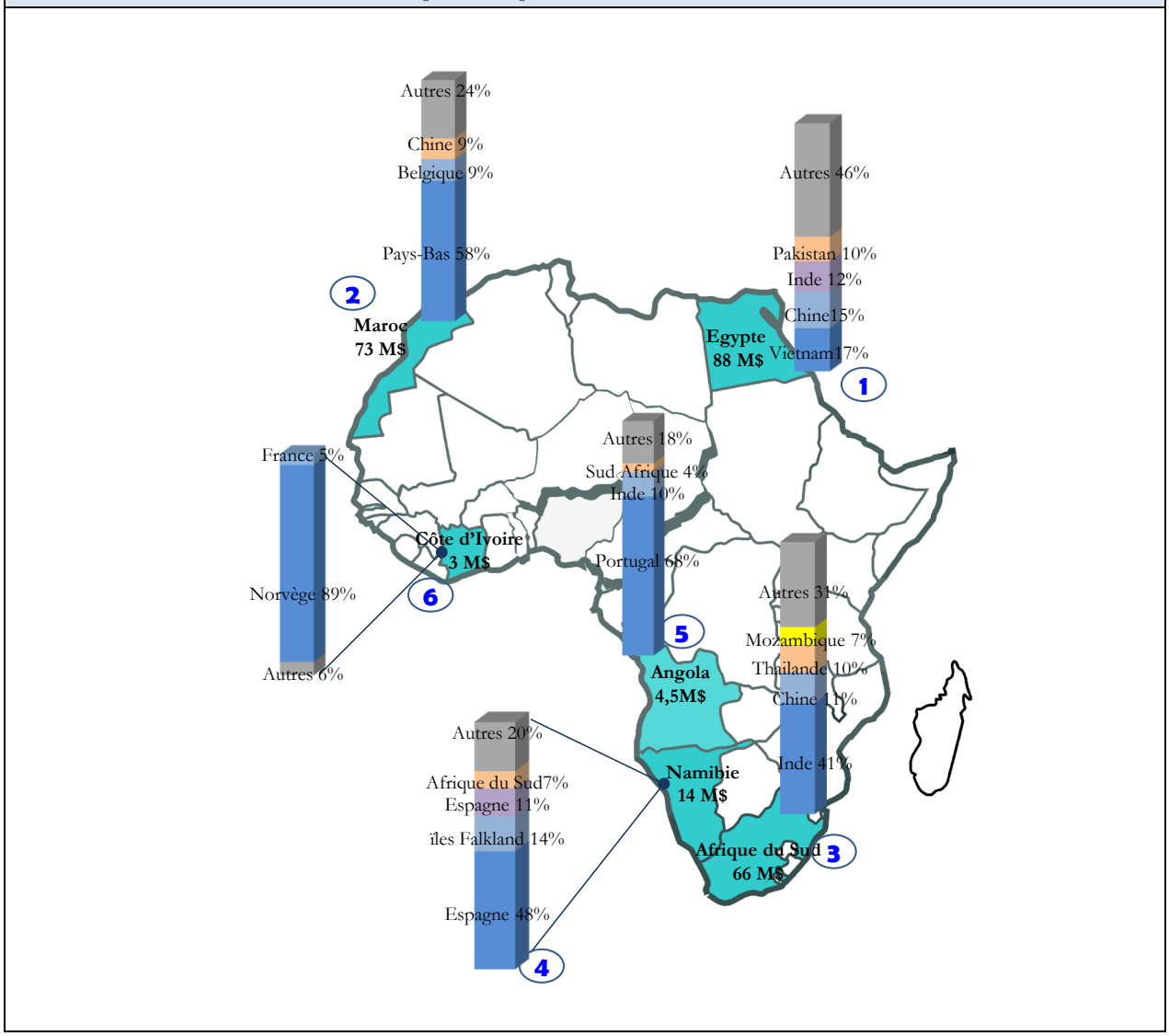

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومعطيات DEPF

2.3.1.3. حالة رأسيات الأرجل المُجمّدة والقشريات

يتجلى الهدف هنا في التركيز على تحليل المبادلات الإفريقية المتعلقة بالقشريات والرخويات، يتعلق الأمر برأسيات الأرجل المجمدة (الأخطبوط، الحبار والسبيدج) والقشريات (الروبيان) التي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات المغربية من القشريات والرخويات.

رأسيات الأرجل المُجمّدة

في إفريقيا، تُمثل الواردات من رأسيات الأرجل المجمدة حصة هامشية من إجمالي الواردات من المنتجات السمكية لأن حجمها لا يتعدى 20 مليون دولار لكل واحدة من البلدان المستوردة الرئيسية بما في ذلك جنوب إفريقيا (التي تتصدر القائمة بـ20 مليون دولار)، مصر (13 مليون دولار)، ناميبيا (9.5 مليون دولار) والمغرب (8 مليون دولار). إن معظم رأسيات الأرجل التي تستوردها هذه الدول تتمثل في السبيدج والحبار اللذان يمثلان معا أكثر من 85% من إجمالي واردات هذه الفئة من المنتجات.

تأتي الواردات من رأسيات الأرجل المجمدة أساساً من الصين التي تعتبر المزوّد الرئيسي للبلدان الإفريقية باستثناء ناميبيا التي تتلقى 80%من وارداتها من هذه المنتجات من إسبانيا.

أما بالنسبة للصادرات المغربية من رأسيات الأرجل المجمدة، فهي موجهة في أغلبيتها (أكثر من 93% من المجموع خلال الفترة ما بين 2008-2012) إلى ثلاث بلدان، منها إسبانيا، إيطاليا واليابان. ويجب التذكير على أن الصادرات المتمثلة في رأسيات الأرجل تتمثل أساساً في الأخطبوط المجمد (70%)، وهو منتج ذو قيمة تجارية عالية، والسبيدج والحبار (ما يصل إلى 27%). إن هيمنة الأخطبوط تشرح غياب المغرب كمزوّد للأسواق الإفريقية التي تتمثل وارداتها أساساً في الحبار والسبيدج.

المبيان13: المزودون الرئيسيون لأول مستوردين أفارقة لرأسيات الأرجل (خلال الفترة ما بين 2008-2012)

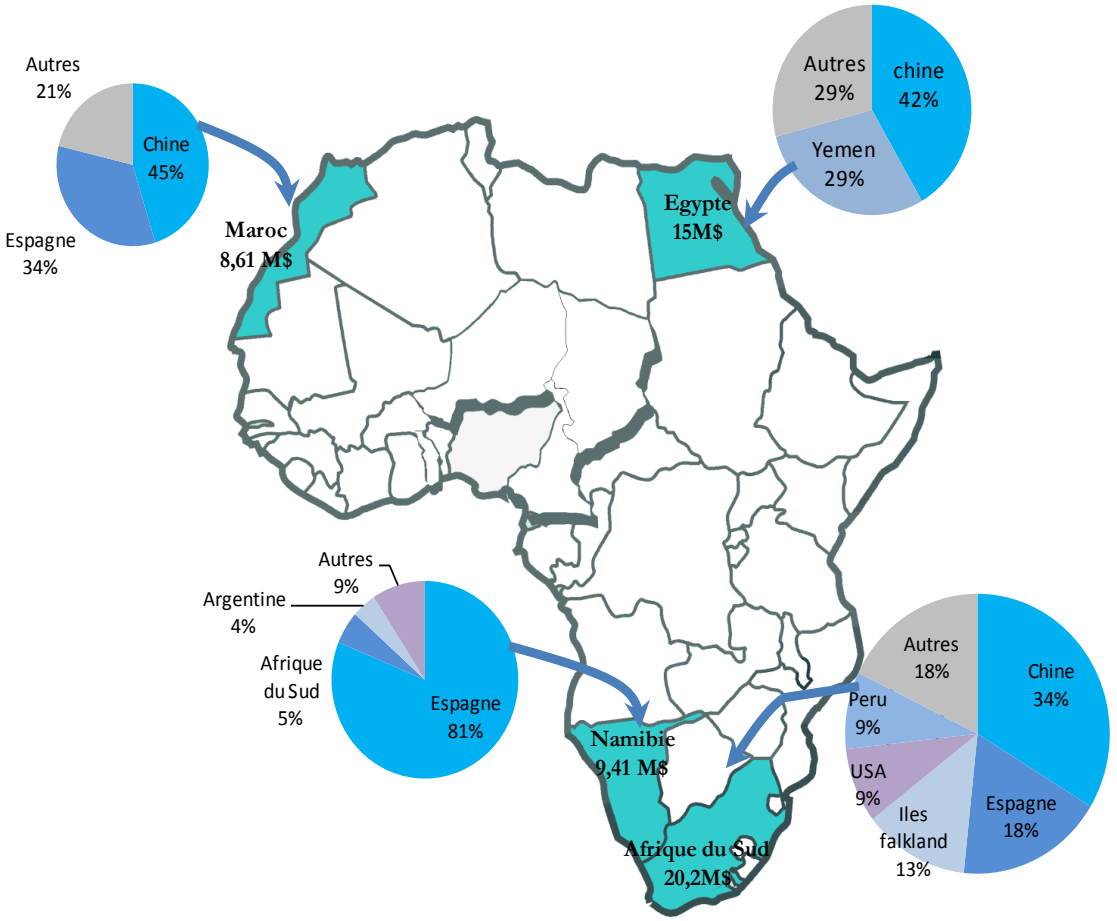

الجدول 8: حصص الوجهات الرئيسية للصادرات المغربية من رأسيات الأرجل (الفترة ما بين 2008-2012)

الوجهات	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط الحصص
إسبانيا	59%	51%	57%	65%	57%	**58%**
إيطاليا	20%	24%	16%	15%	15%	**18%**
اليابان	17%	18%	18%	13%	18%	**17%**
البرتغال	0%	0%	4%	3%	1%	**2%**
تايلاند	1%	1%	3%	1%	3%	**2%**
اليونان	2%	3%	2%	1%	1%	**2%**
الصين	0%	0%	0%	0%	3%	**1%**
المجموع (بملايين الدولارات)	585,04	430,64	367,08	476,67	490,96	**470,08**

المصدر:معطيات Comtrade ومعطيات DEPF

القشريات

على الرغم من حصتها المنخفضة من إجمالي الواردات الإفريقية من المنتجات السمكية، تحتل القشريات مكانة مهمة مقارنة برأسيات الأرجل.

ومن بين المستوردين الرئيسيين لهذه المنتجات، خلال الفترة ما بين 2008-2012، نذكر مصر بحجم متوسط من الواردات التي بلغت 75 مليون دولار، المغرب (64 مليون دولار) وجنوب إفريقيا (45 مليون دولار). تُمثل هذه البلدان الثلاث معاً أكثر من 80% من الطلب الإفريقي فيما يتعلق بهذه المنتجات.

وفيما يتعلق بالمزودين الرئيسيين، فهم ممثلين من قبل بعض الدول الآسيوية مثل فيتنام، باكستان، الهند في حالة مصر والهند وتايلاند لجنوب إفريقيا.

أما بالنسبة للمغرب، فإن وارداته تأتي أساساً من هولندا وبلجيكا. يظل المغرب مُصدراً صافياً للقشريات إلى الوجهات الرئيسية مثل إسبانيا، هولندا وبلجيكا وهو ما يمثل في المتوسط 93% من الصادرات المغربية من القشريات خلال الفترة ما بين 2008-2012.

المبيان 14: المزودون الرئيسيون لأول 5 مستوردين أفارقة من القشريات (متوسط في الفترة ما بين 2008-2012)

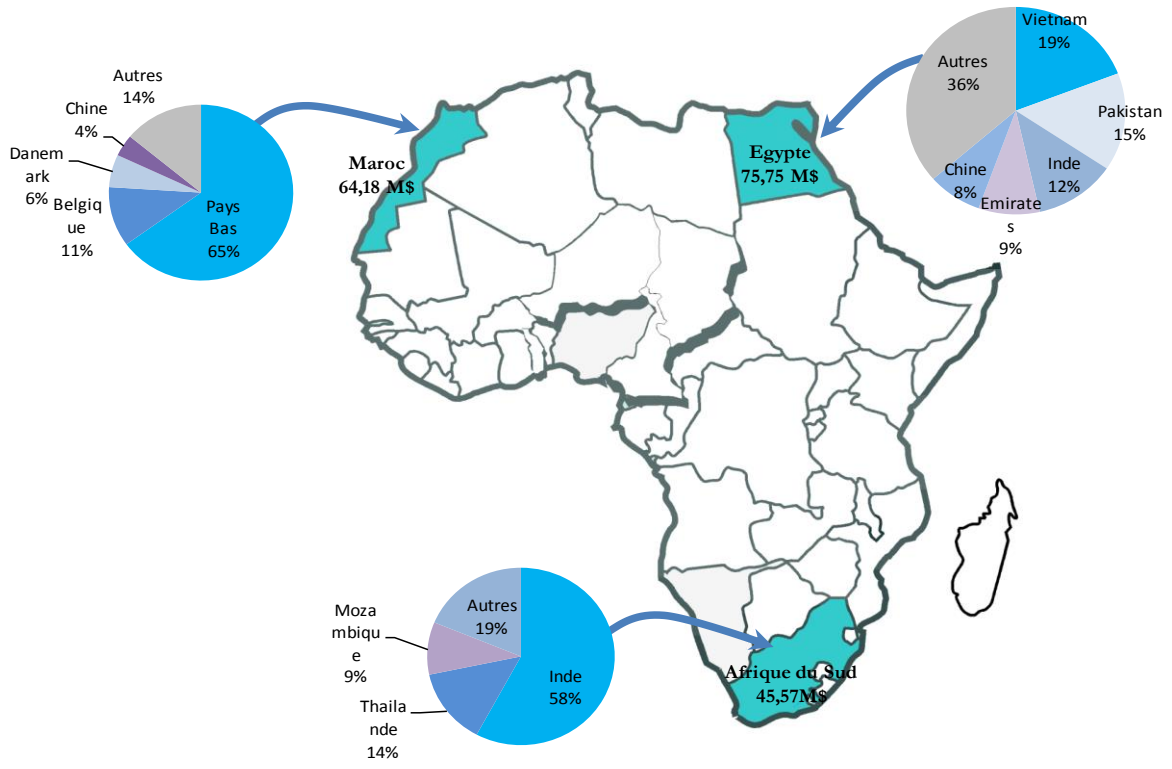

الجدول 9: حصص الوجهات الرئيسية للصادرات المغربية من القشريات (الفترة ما بين 2008-2012)

الوجهات	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط الحصص
هولندا	18%	28%	40%	50%	53%	**38%**
إسبانيا	74%	58%	42%	40%	31%	**49%**
بلجيكا	4%	7%	6%	5%	6%	**6%**
المجموع (بملايين الدولارات)	**136,853**	**121,9**	**174,934**	**202,036**	**180,647**	**163,274**

المصدر:معطيات Comtrade ومعطيات DEPF

2.3. دينامية الطلب الإفريقي للمنتجات السمكية

يُركز هذا الجزء على تحليل تطور الطلب الإفريقي للمنتجات السمكية حسب البلدان على مدى العقد الماضي، مع التركيز على حالة المنتجات الرئيسية التي يُصدرها المغرب والخمس مستوردين الأفارقة الرئيسيين لهذه المنتجات. يتجلى الهدف في دراسة الأسواق الرئيسية الدينامية و/أو الواعدة في تعزيز الصادرات المغربية من المنتجات السمكية.

1.2.3. لمحة عامة

تعتبر إفريقيا اليوم الجهة الأكثر دينامية في العالم بعد آسيا من حيث النمو. فهي توفر فرص نمو يُمكن للمغرب استغلالها. في الواقع، يُظهر التقاطع بين سرعة النمو وقيمة الواردات من المنتجات السمكية حسب القارة خلال الخمس سنوات الأخيرة، دينامية كبرى على مستوى الطلب الإفريقي، على الرغم من نسبته المنخفضة في الصادرات العالمية. أظهر التحليل حسب المنتج دينامية على مستوى الأسماك المعلبة (TCAM 22%)، وهو ما يتجاوز بكثير دينامية النمو في القارات الأخرى بما في ذلك أوروبا التي لا يتجاوز معدل النمو فيها 3%.

وبالمثل، وبالنسبة للأسماك الطرية، المبردة أو المجمدة، سجلت الواردات الإفريقية خلال نفس الفترة معدل نمو متوسط بلغ 9%، مماثل لمعدل الطلب بالنسبة لهذه المنتجات في القارة الآسيوية (8%) ولكن بحصة أقل فيما يتعلق بالواردات من العالم لهذه المنتجات. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من انخفاض حصتها في إجمالي الواردات من العالم من القشريات والرخويات، تُسجل إفريقيا نمواً قوياً للطلب على هذه المنتجات وهو ما بلغ 21% كمتوسط سنوي خلال الفترة ما بين 2007-2012.

الجدول 10: التقاطع بين سرعة النمو وقيمة واردات المنتجات السمكية حسب القارة خلال الخمس سنوات الأخيرة

	متوسط معدّل النمو السنوي 2007-2012، الواردات بملايير الدولارات)	استنتاج
الأسماك المعلبة وتحضيرات الأسماك	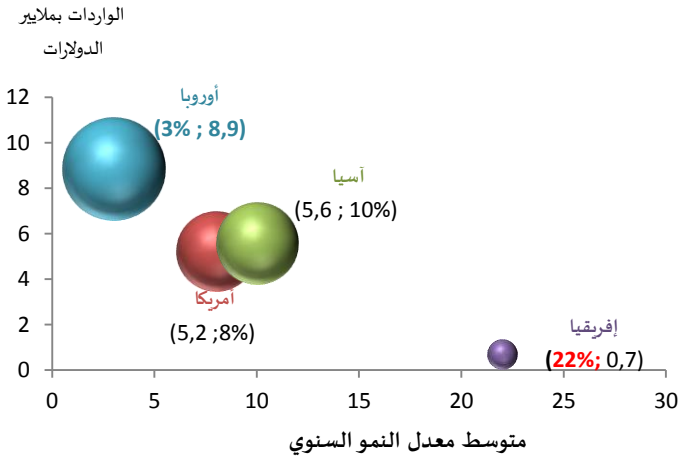	دينامية قوية للطلب الإفريقي فيما يتعلق بالأسماك المعلبة (متوسط معدل النمو السنوي 22%) تتجاوز بكثير دينامية النمو في القارات الأخرى، أكبر المستوردين لهذه المنتجات، بما في ذلك أوروبا (3%)، آسيا (10%) وأمريكا (8%).
الأسماك الطرية، المبردة أو المجمدة	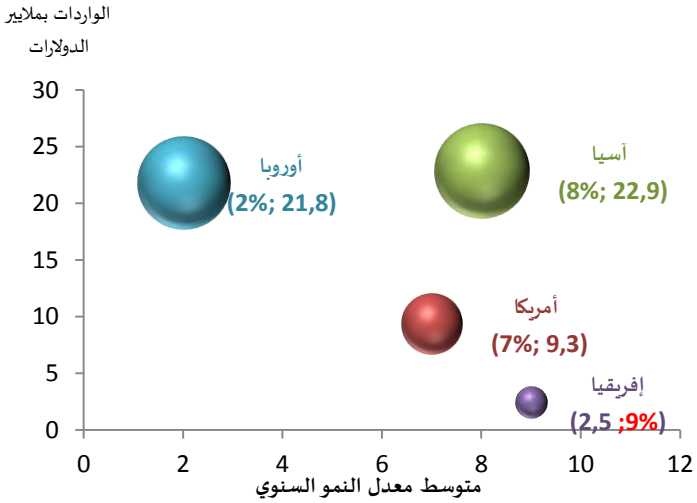	دينامية نمو الطلب على الأسماك الطرية في إفريقيا مماثلة لدينامية نمو الطلب في آسيا (8%) متقدمة بفارق كبير على أوروبا (2%).
القشريات والرخويات	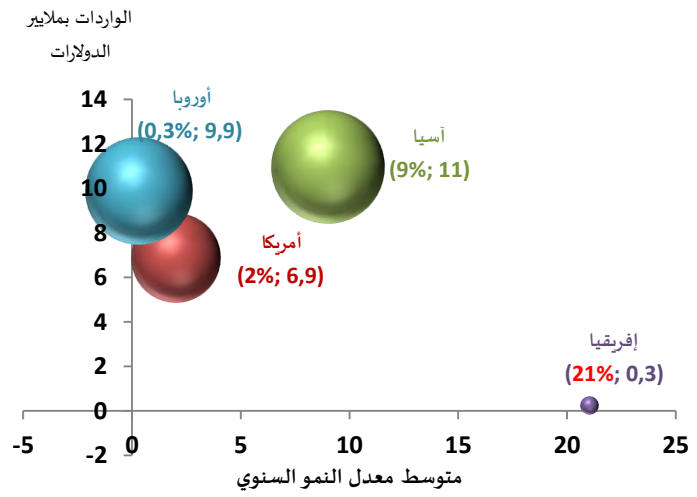	نمو قوي لواردات إفريقيا فيما يتعلق بالقشريات والرخويات على الرغم من حصتها القليلة من الواردات العالمية من هذه المنتجات بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ 21% مقابل 9% لآسيا و0.3% فقط لأوروبا.

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومعطيات DEPF

2.2.3. الأسماك الطرية

يُظهر تحليل دينامية الطلب الإفريقي للأسماك الطرية بأن نيجيريا تُعدّ منذ 10 سنوات، أكبر مستورد لهذا المنتج على المستوى الإفريقي بسرعة نمو مرتفعة خلال السنوات الأخيرة. وبالتالي، انتقلت واردات الأسماك الطرية في هذا البلد من 254 مليون دولار سنة 2000 إلى 870 مليون دولار سنة 2012، مع ذروة تُقارب 1.2 مليار دولار سنة 2011.

سجّلت واردات الأسماك الطرية من مصر والكاميرون أيضاً تحسناً كبيراً ومستمراً منذ سنة 2006 (متوسط معدل النمو السنوي 15% و26% على التوالي) لتحقق 361 مليون دولار بالنسبة لمصر و260 مليون دولار للكاميرون سنة 2012، وهو ما سمح لهم بأن يكونا ثالث ورابع مستوردين إفريقيين للأسماك الطرية بعد ساحل العاج خلال الفترة ما بين 2008-2012. وقد عرفت واردات هذه الأخيرة زيادة كبيرة خلال الفترة ما بين 2000-2008 قبل أن تستقر في مستوى متذبذب بين 220 و250 مليون دولار في السنوات الأخيرة.

المبيان 15: تطور واردات المستوردين الرئيسيين الأفارقة للأسماك الطرية، الحية، المُبردة أو المجمدة في الفترة ما بين 2000 و2012.

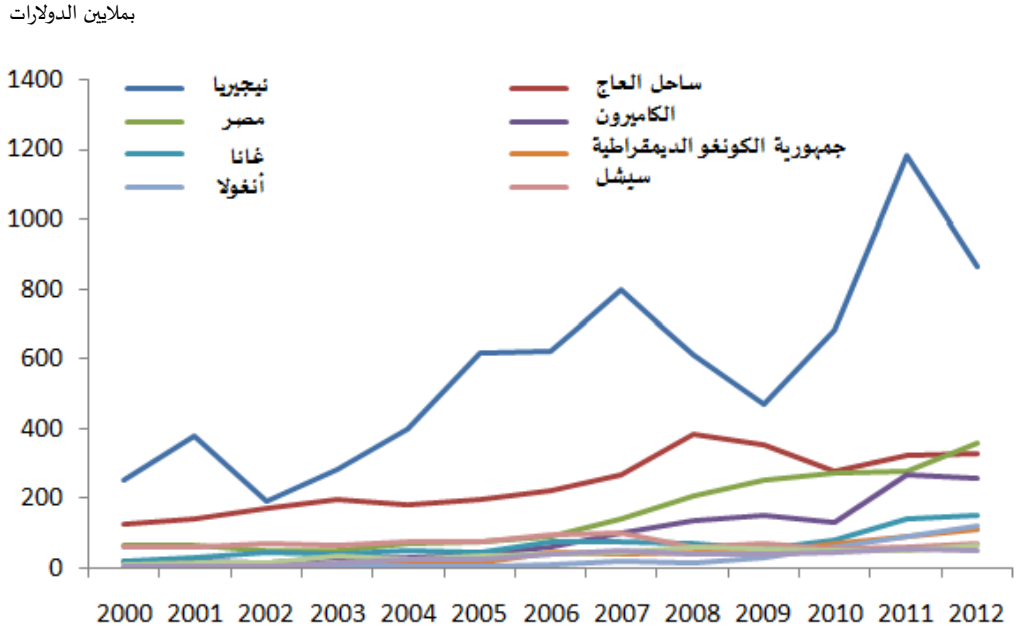

المصدر:معطيات Comtrade ومعطيات DEPF

3.2.3. السردين المُعلّب

تُظهر دراسة تطور واردات المستوردين الرئيسيين الأفارقة للسردين المعلّب -خلال العقد الماضي- دينامية قوية للطلب على هذا المنتج، ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى الزيادة الحادة في واردات جنوب إفريقيا (+80% بين 2006 و2012) وهو ما مكّن هذا البلد من التموقع على رأس مستوردي السردين المعلب بحجم بلغ 150 مليون دولار سنة 2012، متقدماً بفارق كبير على أنغولا التي تأتي في المرتبة الثانية بإجمالي يصل إلى 30 مليون دولار.

بالنسبة للمستوردين الرئيسيين الأفارقة الآخرين لهذا المنتج على مدى السنوات العشر الأخيرة، تترأس أنغولا القائمة متبوعة بجمهورية الكونغو الديمقراطية ثم نيجيريا، كما عرفت أيضاً دينامية إيجابية وطفرة ملحوظة منذ سنة 2010 لأسواق أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (+70% لكل منهما بين سنتي 2010 و2012).

المبيان 16: تطور واردات المستوردين الرئيسيين الأفارقة للسردين المعلب في الفترة ما بين 2000 و2012.

بملايين الدولارات

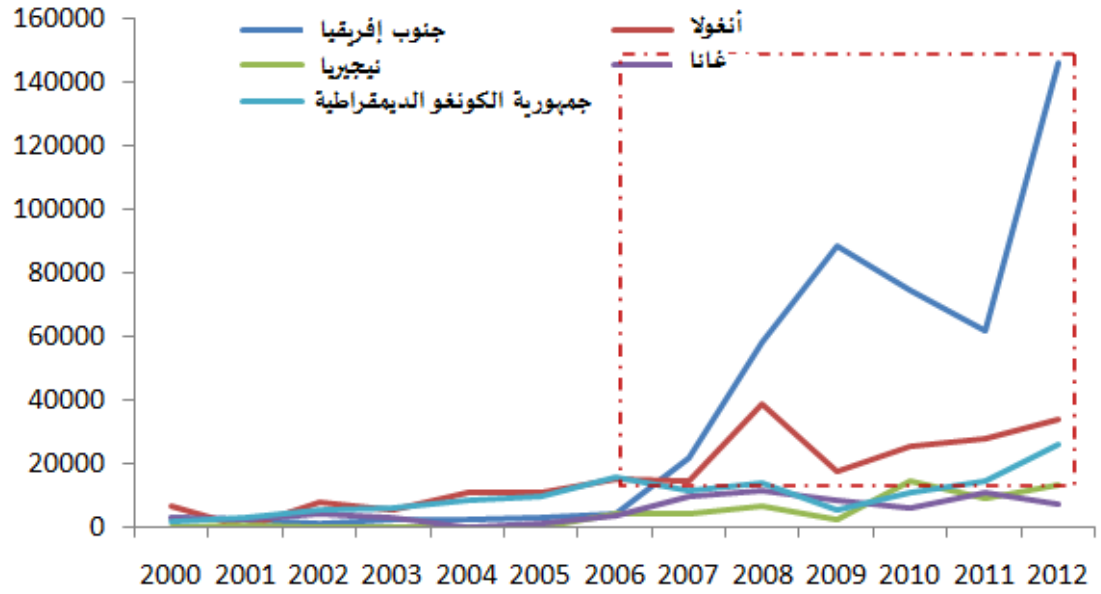

المصدر:معطيات Comtrade ومعطيات DEPF

4.2.3. القشريات

يُظهر تحليل تطور واردات القشريات على مستوى القارة الإفريقية توسعاً مُطّرداً للطلب خلال العقد الماضي وخاصة بعد سنة 2005. كانت مصر والمغرب المستوردان الرئيسيان على أساس هذا التوسع المطّرد وشهدا زيادة وارداتهما لتبلغ 93% و45% على التوالي بين سنتي 2003 و2010. وبهذا، انتقلت واردات مصر من 317 مليار دولار سنة 2003 إلى 119 مليون دولار سنة 2012، وهو ما مكنها من التموقع منذ سنة 2008 كأول مستورد إفريقي للقشريات، وهي المكانة التي كانت تحتلها جنوب إفريقيا سابقاً. وقد عرفت هذه الأخيرة، أيضاً، دينامية إيجابية لكنها ظلت أقل أهمية خلال نفس الفترة (+16% بين 2003 و2012).

وفي حالة المغرب، تُعزى الزيادة الكبرى للواردات في السنوات الأخيرة، من جهة، إلى تراجع الإنتاج المحلي بعد التوقفات البيولوجية المتكررة لأسباب تتعلق بتجديد مخزون الروبيان، ومن جهة أخرى، إلى الأسعار التنافسية للمنتجات الأجنبية والتي يأتي معظمها من هولندا والصين، مقارنة مع أسعار المنتجات الوطنية.

أما فيما يتعلق بنيجيريا وساحل العاج، ورغم انخفاض وارداتها من القشريات التي لم تتجاوز في المتوسط 3 مليون دولار خلال الفترة ما بين 2008-2012، فقد سجلتا خلال العقد الماضي زيادة كبيرة، لاسيما نيجيريا (+68%).

المبيان 17: تطور واردات المستوردين الرئيسيين الأفارقة للقشريات في الفترة ما بين 2000 و2012.

بملايين الدولارات

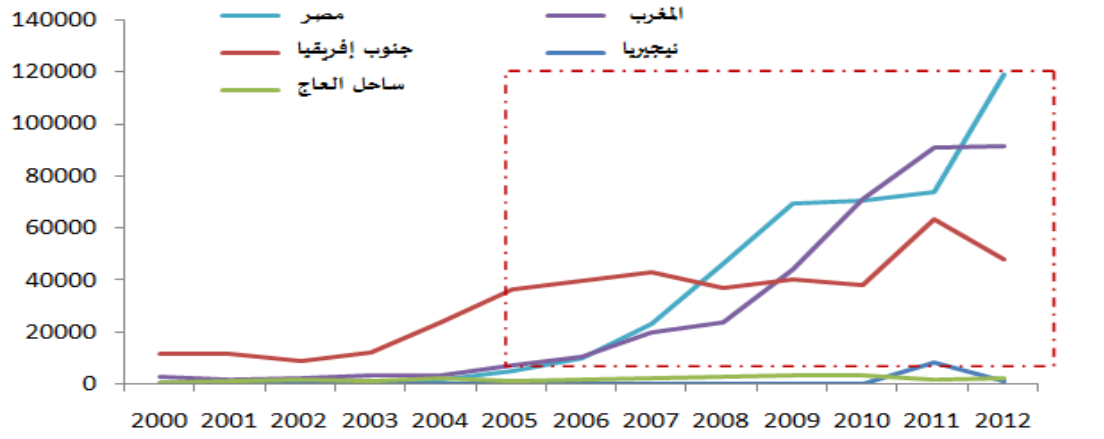

المصدر:معطيات Comtrade ومعطيات DEPF

5.2.3. رأسيات الأرجل

على الرغم من انخفاض حصتها في إجمالي واردات المنتجات السمكية الإفريقية، اتسمت واردات رأسيات الأرجل خلال العقد الماضي، باتجاه تصاعدي عام وباستبشار علامات دينامية إيجابية في إفريقيا.

حسب البلد، تُعدّ جنوب إفريقيا منذ فترة طويلة، المستورد الرئيسي الإفريقي لرأسيات الأرجل. فقد وصلت وارداتها من هذه المنتجات إلى أكثر من 21 مليون دولار سنة 2008. كما أن الانخفاض المُسجّل في الطلب سنة 2009، الذي يُعزى إلى الركود الاقتصادي العالمي، كان بشكل دوري. كما عادت واردات جنوب إفريقيا من رأسيات الأرجل إلى مستوياتها قبل الأزمة، بل وتجاوزتها مُسجلة رقماً قياسياً جديداً وصل إلى 25 مليون دولار سنة 2011.

كما سجّل المستوردون الرئيسيون الإفريقيون الآخرون لرأسيات الأرجل أرقاماً مماثلة منذ سنة 2006. وهكذا، شهدت مصر مضاعفة واردات هذه المنتجات بعشرة أضعاف لتتمركز إلى ما يقارب 24 مليون دولار سنة 2012 مقابل 2.2 مليون دولار سنة 2006، وهو ما يقارب نفس مستوى جنوب إفريقيا.

وقد شمل هذا التوسع المُطرّد في الطلب أيضاً المغرب وناميبيا اللذان عرفا نمواً إيجابياً ومستمراً لوارداتهما من الحبار والسبيدج بمعدلات نمو بلغت 37% و50% على التوالي في الفترة ما بين 2003 و2012.

المبيان 18: تطور واردات المستوردين الرئيسيين الأفارقة لرأسيات الأرجل في الفترة ما بين 2000 و2012.

بملايين الدولارات

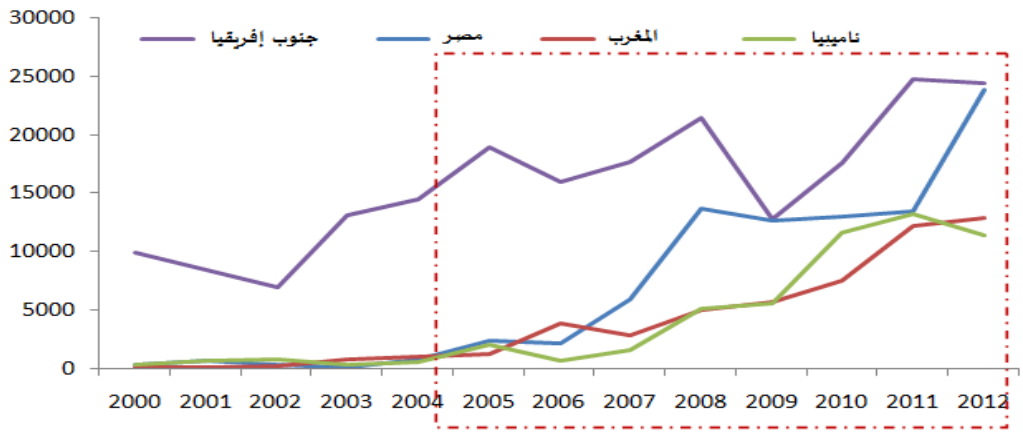

المصدر:معطيات Comtrade ومعطيات DEPF

الباب الرابع: مكانة المغرب في الواردات الإفريقية من المنتجات السمكية

1.4. تحليل مكانة المغرب في السوق الإفريقي للمنتجات السمكية

1.1.4. تحليل عام

وفقاً للتحليلات التي أجريت أعلاه، يتبين أن المغرب يُصدّر في المتوسط 1.4 مليار دولار سنوياً من المنتجات السمكية. من جانبها، استوردت القارة الإفريقية في المتوسط –خلال الفترة ما بين 2008-2012- ما يقارب 3.9 مليار دولار من هذه المنتجات، وهو ما يُعادل 5.6% من المنتجات من أصل مغربي.

ويُظهر تحليل الصادرات المغربية نحو إفريقيا بأن معلبات الأسماك تُشكل أهم عنصر في هذه الصادرات بحصة سوقية تبلغ 19%. وفيما يتعلق بالأسماك الطرية، تُمثل صادرات المغرب أقل من 2.5% من الطلب الإفريقي. أما فيما يتعلق بالقشريات/الرخويات، فحصة المغرب تبدو شبه منعدمة.

ومن ناحية أخرى، لا تُمثل مبادلات المنتجات السمكية في المغرب مع إفريقيا إلا 15% من القيمة الإجمالية للصادرات المغربية من هذه المنتجات، وتقتصر أساساً على السردين المعلب الذي توجه 19% منها إلى إفريقيا.

الجدول 11: حصة الطلب الإفريقي من المنتجات السمكية الرئيسية التي تضمنها الصادرات المغربية بملايين الدولارات (المتوسط في الفترة ما بين 2008-2012)

المنتجات	الطلب الإفريقي	مجموع الصادرات المغربية	الصادرات المغربية الموجهة إلى إفريقيا
الأسماك الحية، الطرية، المجففة، المملحة أو المُدخنة	2818	238,67	**69** (2,4%* ; 26%**)
القشريات، الرخويات والمحار	296,4	628	**0,12** (0%* ; 0%**)
معلبات الأسماك وتحضيرات الأسماك	763,7	605	**149,3** (19%* ; 25%**)
المجموع	3878,3	1472,73	**218,6** (5,6%* ; 15%**)

* معدل تلبية الصادرات المغربية للطلب الإفريقي

** العلاقة بين الوجهات الإفريقية والعالمية للصادرات المغربية

المصدر: معطيات وؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومعطيات *DEPF*

وبالتالي، تدعمُ هذه النتائج الاستنتاج بأن الصادرات المغربية من المنتجات السمكية نحو السوق الإفريقية تتوفر على هامش كبير للتحسن يتعين استغلاله.

2.1.4. التحليل حسب البلد

تميز تحليل وجود الصادرات المغربية من المنتجات السمكية في مختلف الدول الإفريقية بدرجة عالية من التقسيمات. وهكذا، فمن بين إجمالي البلدان الإفريقية، يتواجد المغرب في حوالي 45 بلداً منها. ومع ذلك، فإن حصة كل دولة في مجموع صادرات المغرب من المنتجات السمكية لا تزال محدودة ونادراً ما تتجاوز 1% بالنسبة لمعظم البلدان باستثناء نيجيريا وغانا وأنغولا التي حققت على التوالي 1.67%، 1.54% و1.13%.

وقد لوحظ هذا الوضع، خاصة، على مستوى البلدان المجاورة للمغرب والذين يعتبرون مستوردين كبار للمنتجات السمكية مثل ليبيا (0.15% من الصادرات المغربية) أو مصر (0.47%). وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الحصص الأكثر أهمية من بعض الدول الأوروبية في الصادرات السمكية المغربية، مثل إسبانيا التي تمتص 45% في المتوسط.

المبيان 19: حصص البلدان الإفريقية في مجموع الصادرات المغربية من المنتجات السمكية (المتوسط في الفترة ما بين 2009-2013)

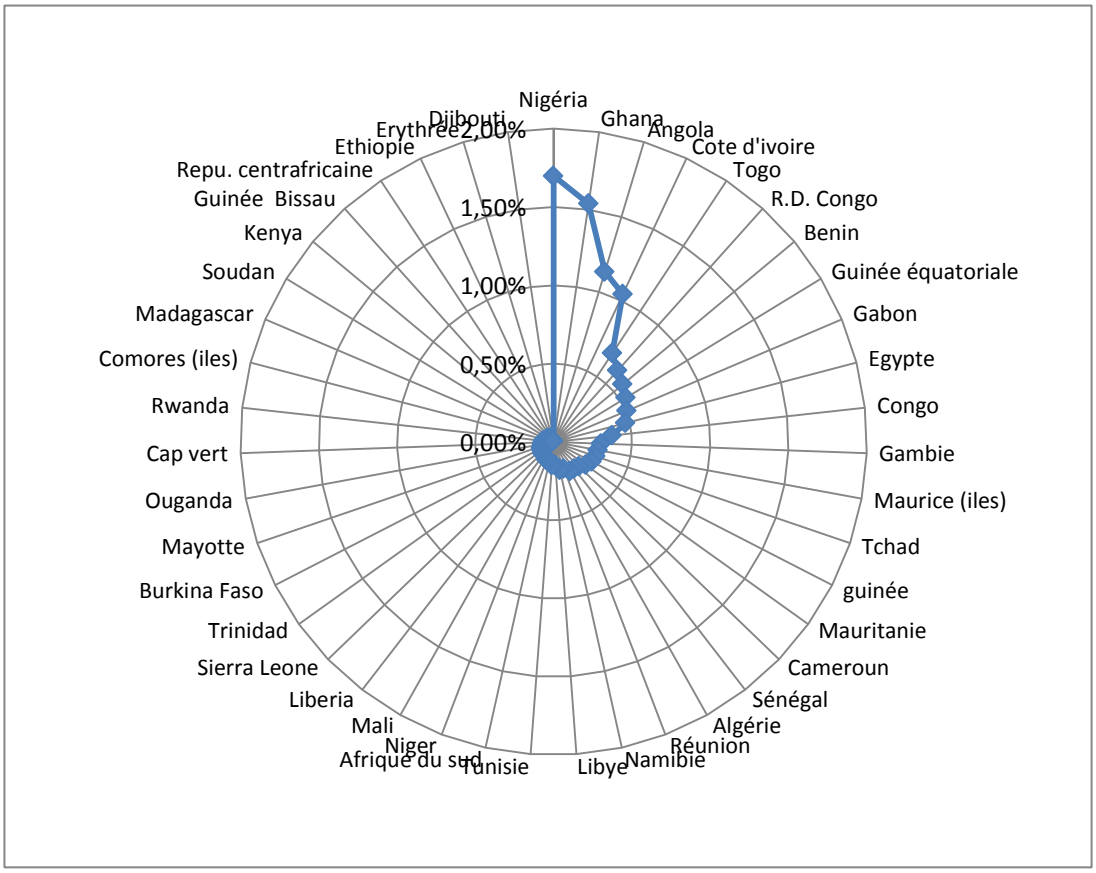

المصدر: معطيات OC ومعطيات DEPF

أما بالنسبة لدينامية التصدير حسب كل سوق، كما تمّ قياسها عبر معدّل النمو السنوي في الصادرات خلال الفترة ما بين 2009-2013، فهي تتميز بعدم تجانس قوي من بلد إلى آخر.

وبالتالي، هناك تقدم إيجابي وملحوظ على مستوى أسواق العملاء الرئيسية التي تتناقص مع انخفاض في بعض الأسواق، بما في ذلك توغو (-6%)، غينيا الاستوائية (-30%) والغابون (-3%). ومع ذلك، تمت ملاحظة دينامية أكثر أهمية على مستوى بعض الأسواق حيث يعدّ وجود الصادرات المغربية من المنتجات السمكية محدوداً، كما هو الحال في الكاميرون (+98%)، مدغشقر (+95%) وأوغندا (+60%).

المبيان 20: دينامية الصادرات المغربية من المنتجات السمكية إلى الدول الإفريقية (2009-2013)

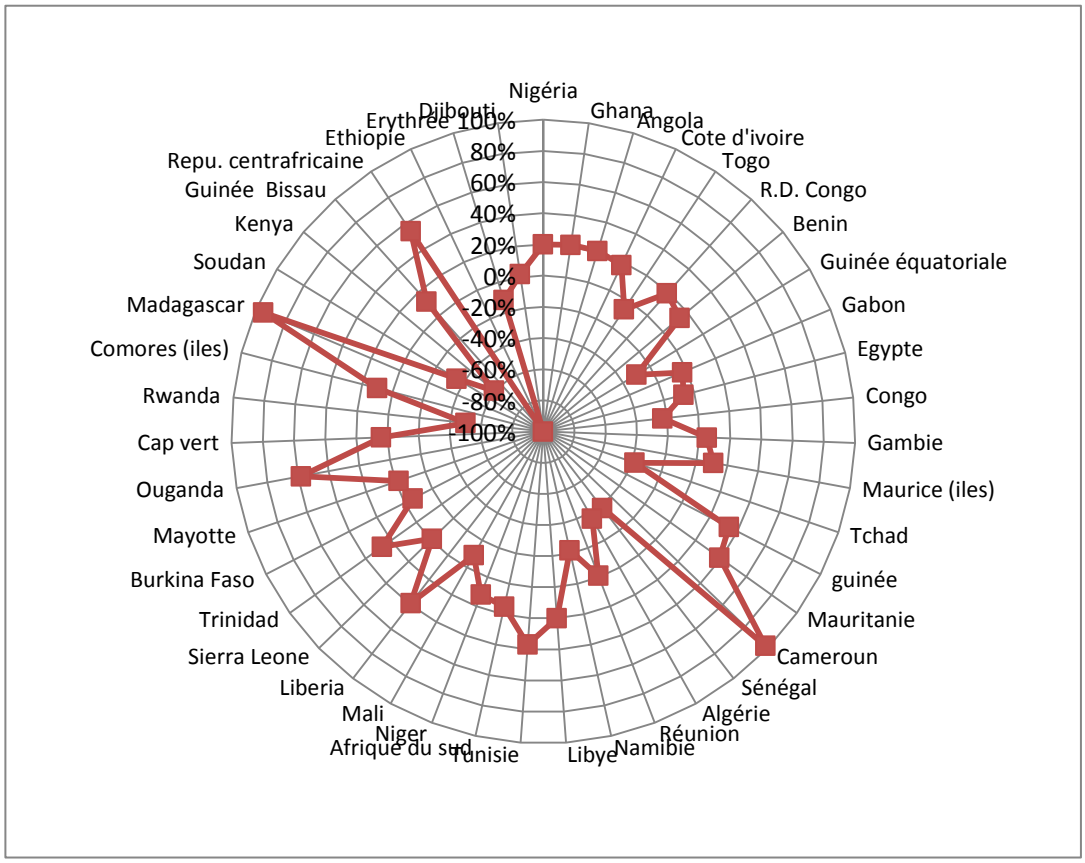

المصدر: معطيات OC ومعطيات DEPF

بالنظر إلى ما سبق، من الواضح أن الصادرات المغربية من المنتجات السمكية موزعة بكثرة على جميع البلدان الإفريقية تقريباً، بحصص تبقى جد محدودة في المجمل والتي لا تُنذر بتقدم قد يتبع استراتيجية محددة.

3.1.4. التحليل حسب أنواع المنتجات

إذا أظهر التحليل الشامل عن إمكانات قوية لصادرات المغرب من المنتجات السمكية إلى إفريقيا، تبقى الحقيقة هي أن الوضع يختلف إلى حد كبير، حسب نوع المنتجات التي يصدرها بلدنا.

1.3.1.4. السردين المُعلب

فيما يخص السردين المعلب، والذي يتولى فيه المغرب مكانة رائدة على مستوى السوق العالمية، يُشكل المغرب المزود الرئيسي لبعض البلدان الإفريقية التي تُصنّف من بين كبار مستوردي هذه القارة. وبالتالي، تُمثل الصادرات المغربية من السردين المعلب 93% من إجمالي الطلب الخارجي لنيجيريا، 80% لجمهورية الكونغو الديمقراطية، 72% لغانا و68% لأنغولا.

ومع ذلك، يُصدّر المغرب كميات قليلة من السردين المعلب إلى جنوب إفريقيا (بحصة سوقية تبلغ 0.3% فقط)، وهي المستورد الرئيسي لهذا المنتج ليس فقط في إفريقيا بل في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، لا زال هناك نقص كبير يجب اكتشافه على مستوى أول سوق للسردين المعلب، وهو يتميز بديناميكية عالية من الطلب على الواردات (+80% بين 2006 و2012).

الجدول 12: التقاطع بين وجهات الصادرات المغربية من السردين المعلب وأهم المستوردين الأفارقة لهذه المنتجات (متوسط 2008-2012)

مجموعة المنتجات السمكية	ترتيب وجهات المغرب إلى إفريقيا	ترتيب أهم المستوردين الأفارقة
السردين المعلّب	1. نيجيريا*(7%) 2. أنغولا *(5%) 3. غانا *(5%) 4. جمهورية الكونغو الديمقراطية *(3%) 5. توغو *(3%) 6. جنوب إفريقيا *(0.01%)	1. جنوب إفريقيا **(49%) 2. أنغولا **(11%) 3. نيجيريا **(9%) 4. غانا **(3%) 5. جمهورية الكونغو الديمقراطية **(1%)

*حصة إجمالي الصادرات المغربية من السردين المعلب
**حصة إجمالي واردات إفريقيا من السردين المعلب
المصدر: معطيات OC، Comtrade وDEPF

2.3.1.4. الأسماك الطرية، الحية، المُبرّدة أو المُجمّدة

أما بالنسبة للأسماك الطرية، الحية، المُبردة أو المجمدة التي تشكل الجزء الأكبر من وادرات القارة الإفريقية من المنتجات السمكية (63% من وارداتها خلال الفترة ما بين 2008-2012)، يلعب المغرب دوراً خجولاً كمُزود لهذه الواردات التي يُغطي أقل من 1% منها.

وحسب البلد، تُمثل صادرات المغرب من الأسماك الطرية حصة 8% من ثاني سوق إفريقي مستورد للأسماك الطرية مثل ساحل العاج و24% من سوق غانا، المستورد الخامس على مستوى القارة.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب مازال غائباً تماماً عن أكبر سوق إفريقي يطلب الأسماك الطرية، في هذه الحالة نيجيريا التي تعد أول مستورد إفريقي لهذه المنتجات منذ أكثر من 10 سنوات (ب763 مليون دولار في المتوسط في خلال الفترة ما بين 2008-2012). وهذا، في حين قدرت الصادرات المغربية من هذه المنتجات بمتوسط ما يقارب 263 مليون دولار موجهة بالأساس إلى أوروبا. وبالمثل، فقد أصبحت مصر والكاميرون منذ 2006 من بين المستوردين الأفارقة الأوائل للاسماك الطرية وتُمثل أسواقاً ذات ديناميكية نمو مطردة غير مستغلة من قبل الصادرات المغربية.

الجدول 13: التقاطع بين وجهات الصادرات المغربية من الأسماك الطرية، الحية، المُبردة أو المُجمدة وأهم المستوردين الأفارقة لهذه المنتجات (متوسط 2008-2012)

مجموعة المنتجات السمكية	ترتيب وجهات المغرب إلى إفريقيا	ترتيب أهم المستوردين الأفارقة
الأسماك الطرية، الحية، المُبرّدة والمجمّدة	1. غانا *(8,8%) 2. ساحل العاج *(5,5%) 3. الجزائر *(1,15%) 4. مصر *(1,13%) 5. ناميبيا *(0,91%) 6. الكاميرون *(0,67%)	1. نيجيريا **(35%) 2. ساحل العاج **(14%) 3. مصر **(12%) 4. الكاميرون **(4%) 5. غانا **(3%)

*حصة إجمالي الصادرات المغربية من الأسماك الطرية، الحية، المُبرّدة أو المجمدة
**حصة إجمالي واردات إفريقيا من الأسماك الطرية، الحية، المُبرّدة أو المُجمّدة
المصدر: معطيات OC، Comtrade وDEPF

3.3.1.4. القشريات ورأسيات الأرجل

وفيما يتعلق بالقشريات، تُشكل مصر حالياً أول مستورد إفريقي للروبيان إلى جانب المغرب وجنوب إفريقيا. تميزت وارداتها بطفرة واسعة خلال السنوات الأخيرة.

بالإضافة إلى ذلك، سجلت نيجيريا وساحل العاج رغم أن وارداتها المنخفضة من القشريات لا تتجاوز 3 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة ما بين 2008-2012 ارتفاعاً كبيراً خلال العقد الماضي.

تجدر الإشارة إلى أن المغرب غائب تماماً عن السوق الإفريقي للقشريات، في حين أن صادراته بلغت –خلال الفترة ما بين 2008-2012- 163 مليون دولار موجهة في مجملها إلى أوروبا. وهنا، من المناسب التذكير على أن المغرب يُعد من بين المستوردين الأفارقة للروبيان ويبقى في نفس الوقت مصدراً صافياً لهذا المنتج.

الجدول 14: التقاطع بين وجهات الصادرات المغربية من رأسيات الأرجل والقشريات وأهم المستوردين الأفارقة لهذه المنتجات (متوسط 2008-2012)

مجموعة المنتجات السمكية	ترتيب وجهات المغرب إلى إفريقيا	ترتيب أهم المستوردين الأفارقة
رأسيات الأرجل	1. موريتانيا (0.07% بالنسبة للأخطبوط و0.06% بالنسبة للسبيدج)*	3. جنوب إفريقيا **(17%)
	2. السنغال (0.14% بالنسبة للسبيدج)*	4. مصر **(13%)
		5. المغرب **(8%)
		6. ناميبيا **(7%)
القشريات	أي بلد إفريقي	4. مصر **(33%)
		5. المغرب **(28%)
		6. جنوب إفريقيا **(20%)
		7. نيجيريا **(1%)
		8. ساحل العاج **(1%)

*حصة إجمالي الصادرات المغربية من رأسيات الأرجل والقشريات

**حصة إجمالي واردات إفريقيا من رأسيات الأرجل والقشريات

المصدر: معطياتOC، Comtrade وDEPF

يتبين أيضاً من هذا التحليل أن إفريقيا تُشكل سوقاً واعدة للصادرات المغربية فيما يتعلق برأسيات الأرجل. في الواقع، وعلى الرغم من الحصة الهامشية في إجمالي واردات المنتجات السمكية الإفريقية، تميزت الواردات الإفريقية من رأسيات الأرجل بديناميكية إيجابية خلال العقد الماضي. في الواقع، شهدت مصر مضاعفة وارداتها من هذه المنتجات 10 مرات وهو ما مكنها من أن تتبوأ المرتبة الثانية على مقربة من جنوب إفريقيا، أول مستورد لهذا المنتج لأكثر من 10 سنوات.

وبشأن مكانة المغرب في هذه الأسواق، تمّ تصدير كميات صغيرة جداً إلى موريتانيا والسنغال، وذلك استثنائيا لبضع سنوات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن معظم الواردات الإفريقية من رأسيات الأرجل تعلقت بالسبيدج والحبار في حين لم يكن الأخطبوط الذي يتميز بقيمة تجارية عالية من بين هذه الواردات. وهذا ما يُفسر جزئياً غياب المغرب عن هذه الأسواق، وهو أن صادراته من رأسيات الأرجل تتكون أساساً من الأخطبوط المُجمّد (70%) وما يصل إلى 27% فقط من السبيدج والحبار.

الباب الخامس: تحديات الصادرات السمكية المغربية إلى إفريقيا

تُظهر الدينامية الإيجابية لواردات المنتجات السمكية المُسجلة في إفريقيا (12% كمتوسط معدّل النمو السنوي خلال الفترة ما بين 2008-2012) بأن هذه المنتجات مطلوبة أكثر فأكثر لمواجهة الزيادة المطّردة في الطلب. كما تعكس أيضاً قدرات استيعاب كبيرة وفرص نمو المبادلات بين المغرب والدول الإفريقية حول مجموعة واسعة من المنتجات السمكية.

يبدو أن المغرب يتموقعُ في هذه الدينامية وقد لوحظت الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة والتي تجلّت في نمو حصة أفريقيا في إجمالي الصادرات السمكية المغربية. ومع ذلك، لا تزال هذه الإنجازات دون الإمكانيات المتاحة. في الواقع، وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية للوجهة الإفريقية للصادرات المغربية من المنتجات السمكية (13% من القيمة المتوسطة في الفترة ما بين 2007-2012 مقابل 11% في الفترة ما بين 2003-2007) في السنوات الأخيرة، يبقى هذا الأداء ضعيفاً، كما يبقى وضع المغرب ضعيفاً على مستوى القارة، باستثناء بعض البلدان وبعض المنتجات المعينة.

وفي المُقابل، نجدُ أنّ دولاً أخرى عززت مكانتها على مستوى القارة الإفريقية وأحرزت على حصص كبيرة من الطلب الإفريقي على المنتجات السمكية.

يعزى الوجود المنخفض للمغرب إلى بعض القيود الهيكلية. ومع ذلك، فإن هذه القيود لا يمكن أن تكون وحدها سبب الأداء المحدود لصادراتنا السمكية إلى إفريقيا. في الواقع، إن عدم معرفة السوق الإفريقية والعادات الغذائية لهذه البلدان، وعدم كفاية الخدمات اللوجستية، غياب استراتيجية تجارية مغربية حقيقية، ضعف مواكبة الشركات في خطوة التصدير... تُساهم كل هذه الأسباب في الحدّ من أدائنا في هذا السوق ويمكن مواجهة هذه الصعوبات بتدخلات سياسية عمومية يمكن تصميمها وتنفيذها على المدى القصير بروح من الشراكة مع المتخصصين في هذا القطاع.

وعلى هذا النحو، يقترح هذا الفصل 1- التذكير بأهم المقوّمات التي يتوفر عليها قطاع المنتجات السمكية المغربي فيما يتعلق بالتصدير نحو إفريقيا، 2- تحديد وتحليل المعوقات الرئيسية، الخارجية منها والداخلية، التي تحدّ من أدائنا في إفريقيا، 3- اقتراح مسارات للتقدّم من أجل تعزيز صادرات المنتجات السمكية إلى هذه القارة التي تتميز بإمكانات كبرى.

1.5. مُقوّمات المغرب لتطوير المبادلات مع إفريقيا

يتوفر المغرب على مقوّمات عديدة منها الطبيعية، الثقافية، الإجتماعية والسياسية لتطوير علاقات تجارية وطيدة مع الدول الإفريقية، خاصة لتعزيز صادراتها من المنتجات السمكية.

القرب الجغرافي من الأسواق

بتموقعه شمال غرب القارة الإفريقية، يتمتع المغرب بموقع استثنائي وبنيات تحتية للنقل متطورة نسبياً على مستوى شمال إفريقيا. باعتباره جزءا من بلدان المغرب العربي، ومنفتحاً على الشرق الأوسط، من المفترض أن تؤثر متغيرات القرب تأثيراً إيجابياً على التجارة البينية في شمال إفريقيا[3].

وبعيداً عن هذه المُقومات، يتوفر المغرب على جميع المزايا ليكون منصة للتصدير إلى إفريقيا.، وذلك بالنظر إلى موقعه الجغرافي وعلاقاته الوثيقة مع جميع بلدان المنطقة، يُمكن للمغرب أن يُشكل محور تصدير بالنسبة للشركات الأجنبية التي ترغبُ في دخول السوق الإفريقية. بالإضافة إلى ذلك، تعززت هذه الجاذبية بالاستقرار السياسي والتجاري الملحوظ لبلادنا.

إطار سياسي وثقافي مناسب للتعاون

إن الموقع الجغرافي الاستثنائي للمغرب جعله يحظى بعلاقات تاريخية ضاربة في القدم مع الدول الإفريقية، وخاصة إفريقيا جنوب الصحراء التي ترتكز علاقتها بالمغرب على أسس ثقافية وسياسية، ويعزز أكثر فأكثر علاقاته التجارية مع شركائه.

وبالإضافة إلى ذلك، يُشكّل تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية واحدة من أولويات المغرب التي تدخل في إطار دينامية الإدماج الجهوي والتعاون جنوب-جنوب. وقد تمّ تسليط الضوء على هذا القلق منذ سنة 2000 تزامناً مع إلغاء المغرب لديون الدول الإفريقية الأقل نمواً والإعفاء من الرسوم الجمركية لمنتجات هذه الدول عند دخولها إلى المغرب. وفي نفس السياق، تُظهر العديد من المشاريع التي تم البدء فيها في العديد من البلدان الإفريقية عن استعدادها لسلك سياسة متماسكة ومتضامنة في إفريقيا جنوب الصحراء.

[3] المبادلات التجارية بين هذه البلدان ومنطقة شمال إفريقيا أقل بكثير من الإمكانيات المتوفرة

يُضاف إلى كلّ ما سبق، الدينامية الملحوظة حالياً لسياسة التعاون التي تبدو وكأنها تزيد من تحسين التضامن والمبادلات بين المغرب وإفريقيا. في الواقع، وفي الآونة الأخيرة، وبعد الزيارة الملكية الرسمية لإفريقيا سنة 2014، صادق المغرب على عدة اتفاقيات مع مالي، ساحل العاج، الغابون وغينيا... تهمّ التجارة والاستثمار وتهمّ أيضاً تعزيز المبادلات في قطاع الصيد البحري (انظر الملحق 1).

حضور قوي لمختلف الفاعلين الاقتصاديين المغاربة في السوق الإفريقية وآفاق واعدة لتطور المبادلات

رافقت وعززت سياسة التعاون جنوب-جنوب التي أطلقها المغرب خلال العقد الماضي مبادرات من القطاع الخاص المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء. وبالتالي، تعمل العديد من الشركات الوطنية حالياً في مجالات عديدة (الأبناك، التأمينات، التعدين، العقارات، الطاقة...) ويتميزون بحضور قوي في بعض الدول الإفريقية كما أنهم قادة في هذه الأسواق.

ومن بين هذه المجالات، المجال البنكي، مع إنشاء العديد من المؤسسات البنكية المغربية التابعة في إفريقيا، وهو ما يُشكل واحداً من العوامل المُشجعة للشركات المغربية لتعزيز وجودها في أسواق هذه المنطقة. في الواقع، إن وجود هذه الأبناك في إفريقيا يُشكل ضمان الأمن للمستثمرين أولاً ومصدراً موثوقاً يُمكنهم من معالجة والحصول على المعلومات حول ظروف الأسواق، ووضع المستوردين وفرص الأعمال.

قطاع صيد مُتطور مع صناعة تحويلية جد راسخة

يمنح الغنى بالمنتجات السمكية التي تزخر بها سواحلنا المغرب ميزة تنافسية لا يُمكن إنكارها ليتموقع كمُصدّر مهم على مستوى السوق الإفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، تتميز الصناعة التحويلية للأسماك في المغرب بتجربة طويلة وخبرة للتكيف مع متطلبات ومعوقات السوق الإفريقية. .

2.5. معوقات تطور الصادرات المغربية من المنتجات السمكية في الأسواق الإفريقية

يبقى تطور الصادرات المغربية للمنتجات السمكية على مستوى القارة الإفريقية معتمداً على استراتيجية مناسبة ورفع العديد من المعوقات والصعوبات سواء منها الداخلية أو الخارجية والتي يجب التخلص منها.

1.2.5. العوامل الخارجية

كثرة العقبات في وجه التجارة البينية الإفريقية

إن كثرة الحدود الوطنية الضيقة التي تُعدّ سمة من سمات القارة الإفريقية تُشكل عائقاً أمام التجارة البينية القارية. في الواقع، تُولّدُ ضرورة عبور عدة حدود والامتثال لأنظمة تجارية مختلفة ضعفاً في الاندماج مع هذه الأسواق والدخول إليها. فعلى سبيل المثال، يمكن لعبور ناقلات وطنية الحدود الموريتانية الأولى أن يتسبب في تأخير قد يصل إلى 3 أيام بسبب إجراءات روتينية، وهو ما يقف حاجزاً أمام الحفظ الجيد للمنتجات القابلة للتلف بما في ذلك الأسماك الطرية، المُبرّدة أو المُجمّدة.

الحواجز الجمركية التي تعوق تنمية المبادلات المغربية-الإفريقية وانخفاض نجاعة الاتفاقيات التجارية بين الدول الإفريقية

تُواصل التجارة البينية الإفريقية مواجهة تعريفات جمركية جد مرتفعة. فحسب تقرير 2013 للأونكتاد حول التجارة البينية الإفريقية، يخضعُ المُصدر نحو الأسواق الخارجية في القارة إلى متوسط نسبة حماية يصل إلى 2.5% فقط. ومع ذلك، للولوج إلى سوق من القارة، يخضعُ المصدر لمتوسط نسبة حماية تطبيقي يصل إلى 8.7%.

تتفاوت هذه النسب حسب الدول والمنتجات، تهمّ النسب المرتفعة المبادلات بين دول إفريقيا جنوب الصحراء ودول شمال إفريقيا. على سبيل المثال، تخضع الصادرات المغربية إلى نيجيريا إلى متوسط نسبة حماية يبلغُ 65.7% في حين تخضع الصادرات النيجيرية إلى المغرب إلى متوسط نسبة حماية يبلغ 17.6%.

وبالمثل، يُشكل القصور في تطبيق الاتفاقيات التجارية الإقليمية من قبل الدول الإفريقية عموماً عائقاً حقيقياً أمام التجارة البينية الإفريقية.

ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية والبنيات التحتية غير الكافية

تعوق تكاليف المعاملات (النقل والتأمين) المرتفعة في إفريقيا بشكل كبير نمو التجارة البينية القارية، خاصة وأن الطريق تبقى هي وسيلة النقل الوحيدة المستخدمة في نقل البضائع في هذه التجارة. عموماً، يلاحظ ارتفاع تكلفة النقل التي تضر بتوسيع التجارة أكثر من الرسوم الجمركية أو غير الجمركية التي تخضع لها التجارة. حسب نفس التقرير (التجارة البينية الإفريقية، الأونكتاد 2013)، تعدّ تكاليف المعاملات في المتوسط أعلى بكثير في حالة التجارة البينية الإفريقية من المبادلات مع بقية العالم. وبالتالي، فإن متوسط تكلفة النقل في إفريقيا يُمثل 7.7 من إجمالي قيمة الصادرات، وهو ما يعني ضعف المتوسط العالمي الذي يبلغ 3.7%.

بالإضافة إلى المعوقات المذكورة أعلاه، تُواجه تنمية الصادرات إلى الدول الإفريقية عائقاً رئيسياً مرتبطاً بضعف وجودة البنية التحتية للطرق وكذلك للموانئ. وفيما يتعلق بحالة البنية التحتية للطرق، والتي تُشكل حالياً وسيلة النقل الرئيسية لنقل البضائع بين المغرب ودول إفريقيا، فهي تبقى أساسية لا غير. في الواقع وعلى سبيل المثال، بعد المحور الطرقي الذي يربط المغرب بموريتانيا، فإن هذا الأخير لا يزال متصلا بالسنغال عبر مسار غير مُعبّد يصلُ إلى 500 كلم.

قدرة شرائية منخفضة وواردات إفريقية مرتكزة على الأسماك الطرية

لا تسمح القدرة الشرائية المنخفضة نسبياً التي تُميّز الكثير من الدول الإفريقية باستهلاك منتجات ذات قيمة عالية مثل الأخطبوط الذي يُعدّ المغرب أول منتج ومُصدّر رئيسي له في السوق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تلجأ الدول الإفريقية الرئيسية المُستوردة للقشريات إلى منتجات تربية الأحياء المائية القادمة من آسيا بأسعار أكثر تنافسية من منتجات المغرب البحرية.

ومن جانب آخر، يتشكّل الجزء الأكبر من الدول الإفريقية الرئيسية المستوردة للمنتجات السمكية من الاسماك الطرية (63% من إجمالي واردات الأسماك). يتطلب هذا المنتج لكي لا تضعف جودته زمناً قصيراً لنقله واحتراماً تاماً لشروط التبريد.

منافسة قوية من بلدان آسيا وأوروبا على وجه الخصوص

إلى جانب الدول الرئيسية المستوردة للمنتجات السمكية، أصبحت العديد من الاسواق الناشئة شركاء مهتمون أكثر فأكثر بالمصدرين العالميين بما في ذلك القارة الإفريقية.

وبالمثل، يُساهم التحسين من إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية في بعض البلدان عبر اتفاقيات الصيد أو زيادة إنتاج الاستزراع المائي إلى حدّ كبير في تعزيز وجودها في الأسواق التي يرتفع الطلب فيها على المنتجات السمكية على المستوى العالمي.

وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب نمو تربية الأحياء المائية، أصبحت إفريقيا سوقاً نامية للأنواع التي تنمو في المياه العذبة في آسيا. بعض البلدان الآسيوية مثل تايلاند، الصين، فيتنام، أندونيسيا والهند أصبحت مُزودة مهمة للدول الإفريقية الرئيسية المستوردة للمنتجات السمكية (خاصة جنوب إفريقيا ومصر).

نلاحظ من خلال اتفاقيات الصيد في المناطق البحرية الإفريقية، تساهم العديد من البلدان الأجنبية (هولندا، روسيا وإسبانيا على وجه الخصوص) بشكل كبير في تلبية الطلب الإفريقي من المنتجات السمكية، بما في ذلك الأسماك الطرية). بالإضافة إلى ذلك، تهتم العديد من الدول الأجنبية بإنجاز استثمارات في مجال تصنيع المنتجات السمكية كما هو الحال مع المجموعة الصينية (Poly Technologies Inc. de la Chine) التي وقعت سنة 2010 على مذكرة تفاهم للاستثمار في مجال الصيد البحري مع موريتانيا. وتشمل هذه الاستثمارات مصنعاً حديثاً لتصنيع الأسماك بقدرة على الإنتاج تصل إلى 44 ألف طن سنوياً وبناء البواخر الملائمة للصيد الساحلي والحرفي وتنمية منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية من أسماك السطح مثل السردين.

تأطير 1: وضع استغلال المناطق البحرية الإفريقية من قبل الصيد الأجنبي

تُشكل المناطق البحرية الإفريقية جزءا من المناطق الأكثر استغلالاً من قبل الصيد الأجنبي في العالم. وفقاً لبيانات 'Sea Around Projet'، حول مجموع مصايد الأسماك من المناطق البحرية الإفريقية (ZEE)، سجّل ما يقارب 20% من الصيد الأجنبي وفقاً لاتفاقيات الصيد المبرمة بين البلدان الساحلية الإفريقية والبلدان الأجنبية. ومن بين هؤلاء، نجد روسيا في المرتبة الأولى (42% من مصايد الأسماك الأجنبية)، متبوعة بدول الاتحاد الأوروبي (27%) وآسيا (6%). ومع ذلك، لا تمثل مصايد الأسماك المحققة من قبل الدول الإفريقية في البلدان الأخرى من نفس القارة إلا 3% من المصايد الأجنبية.

المبيان 21: مقارنة بين حصص المصايد الاجنبية في المناطق البحرية الإفريقية في إفريقيا وجهات رئيسية أخرى للصيد في العالم (متوسط 2000-2006)

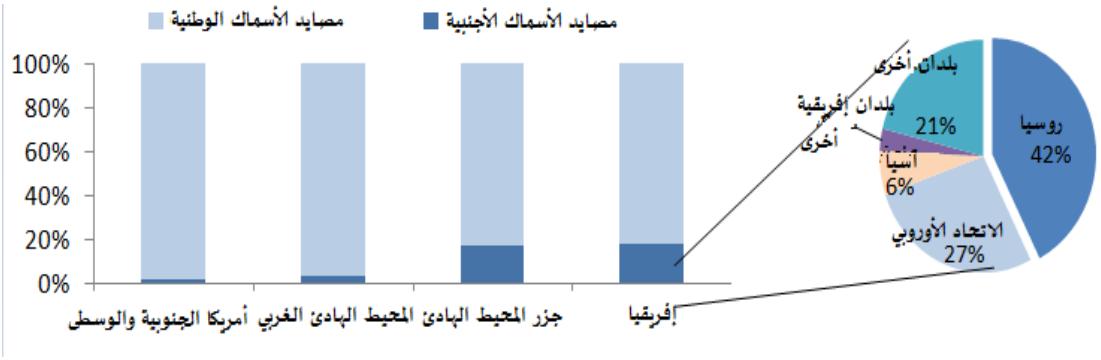

المصدر: www.seaaroundus.org

من بين 20% من مصايد الأسماك المحرزة في إفريقيا، تحتل السنغال وموريتانيا المرتبة الأولى للمناطق البحرية الإفريقية المرتبة حسب المصايد الأجنبية خلال الفترة ما بين 2000-2006. وعلاوة على ذلك، يكشف التحليل الهيكلي لهذه المصايد الأجنبية حسب الدول في المناطق الرئيسية الإفريقية للصيد وجوداً قوياً لروسيا ودول الاتحاد الأوروبي على رأسها إسبانيا، هولندا وليتوانيا.

المبيان 22: هيكلة المصايد الأجنبية حسب الدول في المناطق البحرية الإفريقية الرئيسية (متوسط 2000-2006)

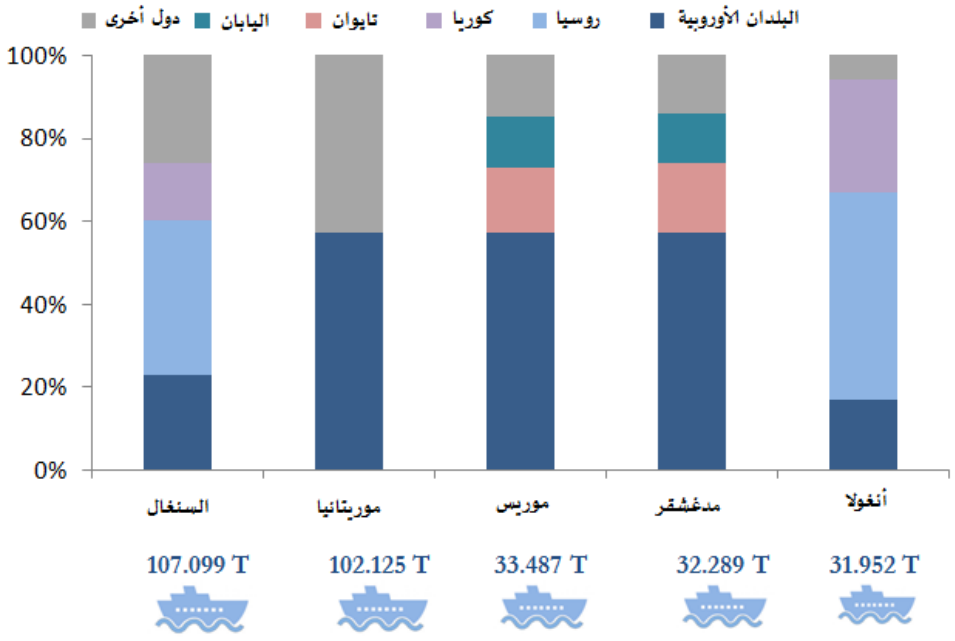

المصدر: www.seaaroundus.org

وأخيراً، تجب الإشارة إلى أن هذا الوضع يرجعُ إلى ضعف التكامل بين سياسات مصايد الأسماك بين الدول الإفريقية وهو ما يجعلُ من الحكامة الجيدة لمناطق الصيد الإفريقية أمراً صعباً. في الواقع، ورغم العديد من مبادرات التكامل الاقتصادي التي أجريت في مختلف المناطق الإفريقية، يبقى قطاع الصيد منظماً على مستوى الدول. وينعكسُ ضعفُ التكامل بين سياسات الصيد بين البلدان الإفريقية أيضاً على مستوى التفاوض على اتفاقات الصيد التي تتمّ دون أي تنسيق فيما بين البلدان الإفريقية.

2.2.5. العوامل الداخلية

من المؤكّد أن العوامل الخارجية المذكورة أعلاه تُفسر جزئياً ضعف أداء الصادرات السمكية من المغرب نحو إفريقيا. ومع ذلك، فإن عوامل أخرى مرتبطة بالسياسات العمومية المغربية تُعدّ أصل هذا الوضع.

عدم كفاية الخدمات اللوجستية

يُشكّل ضعف البنيات التحتية واللوجستيك الذي يربط المغرب بباقي البلدان الإفريقية عائقاً حقيقياً أمام تنمية المبادلات السمكية المغربية الإفريقية ويأتي غياب اتفاقات تسهيل العبور لتتفاقم هذه العيوب.

في الواقع، ونظراً للمعوقات التي تمّ التطرق إليها سابقاً فيما يتعلق بالبنيات التحتية الطرقية في إفريقيا، ينبغي أن يُشكل النقل البحري وسيلة رئيسية لصادرات المغرب إلى هذه البلدان. ومع ذلك، وعلى عكس بعض الدول الإفريقية المتصلة فيما بينها عبر طرق بحرية، فإن هذا النوع من النقل لم يتم استغلاله بشكل كاف بين المغرب والدول الإفريقية.

ضعف إمكانيات الإنتاج المغربي وتركيز قوي للصادرات فيما يتعلق بالمنتجات المُصنعة

على الرغم من الإجراءات المتعددة للرقي بأساطيل الصيد الساحلية والحرفية المغربية، فإن عمليات التفريغ تُعرّض الأسماك لخسائر بعد مصايد مهمة، فضلاً عن توجيه جزء كبير منها إلى صناعة دقيق السمك، وهو ما يُضعف من القدرة الإنتاجية الوطنية لمصايد السمك ولا يسمح بتحسين قيمتها لتكون قابلة للتصدير.

بالإضافة إلى ذلك، يحدّ ضيق نطاق المنتجات السمكية المُصدّرة من المغرب إلى إفريقيا (خصوصاً أسماك السطح المعلبة) من تجارة المنتجات السمكية المغربية في هذه القارة. وعلاوة على ذلك، يُعتبر التجميد، اللولبة والتعليب من بين عمليات التصنيع الأكثر ممارسة من قبل الصناعيين المغاربة. ومع ذلك، نشير إلى الغياب شبه التام للمنتجات الأكثر تقدماً مثل المخللات وأطباق الاسماك المطبوخة التي يُمكن أن تلبي احتياجات الشعوب الإفريقية ويتم نقلها في ظل ظروف لوجستية دون أن يتم المساس بجودتها.

ضرورة توفر استراتيجية تجارية أكثر ملاءمة للمغرب تجاه إفريقيا

إنه لمن المؤكد أنه قد تمّ اتخاذ والالتزام ببعض إجراءات تعزيز الصادرات المغربية على مستوى إفريقيا خاصة عن طريق قافلة المغرب-تصدير. ولكن، وحتى الآن تفرض ضرورة التوفر على استراتيجية تجارية وطنية متكاملة ومتماسكة نفسها مستهدفة الأسواق المحتملة لهذه القارة أكثر من أي وقت مضى.

في الواقع، يجب أن يكون الفاعلون الوطنيون على علم واسع حول الإمكانيات التجارية للبلدان الإفريقية وحول الخصائص طلب المنتجات السمكية لكل بلد على حدة. ولذلك، إنه لمن الضروري إجراء دراسات وحملات تواصل وتحليل وتحديد الأسواق الإفريقية المحتملة، المنتجات السمكية المطلوبة من هذه الأسواق، متطلبات الجودة المطلوبة، المعايير والأنظمة التي يجب احترامها ومراعاة فرص الإنتاج الوطني.

ومن جهة أخرى، يبدو من المناسب تعزيز التكامل بين قطاعات المُصدرين المغاربة للمنتجات السمكية نحو الدول الإفريقية. يستمر الفاعلون في التصرف بشكل منفرد وهو ما يظهر تجزيئا كبيراً للصادرات بأسعار جد مرتفعة.

وأخيراً، هناك حاجة حقيقية لتعزيز آليات مالية لتغطية المخاطر التي يتحملها الفاعلون، خاصة في مواجهة عدم اليقين وعدم الاستقرار الذي يميز بعض البلدان الإفريقية.

استنتاجات وتوصيات

سمحت التحاليل التي أجريت في إطار هذه الدراسة بالكشف عن الإمكانات العالية التي تتمتع بها الصادرات المغربية من المنتجات السمكية في السوق الإفريقية التي تخفي قدرات تنموية مهمة غير مستغلة لحد الآن.

تكشف وتيرة النمو وقيمة واردات المنتجات السمكية لهذه القارة خلال السنوات الخمس الأخيرة عن طلب إفريقي متزايد على أغلب المنتجات التي تمت دراستها وعلى رأسها المعلبات السمكية (معدل نمو سنوي متوسط يبلغ 22% بالنسبة للمعلبات، و21% بالنسبة للقشريات والرخويات و9% بالنسبة للأسماك الطرية). تمثل مبادلات المنتجات السمكية بين المغرب وإفريقيا 15% فقط كمتوسط خلال الفترة بين 2008-2012 من القيمة الإجمالية للصادرات المغربية من هذه المنتجات. إضافة إلى ذلك، تظل الصادرات نحو هذه الوجهة متوزعة بين كافة البلدان الإفريقية تقريبا بحصص محدودة ونمو لا يبدو أنه يواكب الدينامية القوية المسجلة على مستوى الأسواق.

في المقابل فقد عززت بلدان أخرى (الصين والفيتنام والتايلاند...) مكانتها في القارة وتحتكر حصصا جد مهمة من الطلب الإفريقي على المنتجات السمكية.

سمحت الدراسة، فيما يخص أهم المنتجات التي يتم تصديرها من المغرب، بالخلوص إلى النتائج التالية:

- بالنسبة لإجمالي المنتجات السمكية، يصدر المغرب سنويا نحو العالم 1.4 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2008-2012، منها فقط 218 مليون دولار في المتوسط متوجهة نحو إفريقيا خلال نفس الفترة. غير أن القارة الإفريقية تستورد من كافة أنحاء العالم قرابة 3.9 مليار دولار من هذه المنتجات، حيث تمثل منها المنتجات ذات الأصل المغربي نسبة 5.6% فقط. وسمح هذا بالخلوص إلى استنتاج بأن الصادرات المغربية للمنتجات السمكية نحو السوق الإفريقية تخفي هوامش نمو مهمة يتوجب استغلالها.
- بالنسبة لأهم المنتجات وفيما يتعلق بالمعلبات وتحضير الأسماك (السردين والأنشوجة والإسقمري وغيرها) التي تمثل 25% من إجمالي الواردات الإفريقية من المنتجات السمكية، يتم تلبية الطلب الإفريقي بنسبة تصل إلى 19% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2008-2012 عن طريق الصادرات المغربية. من بين المستوردين الأفارقة الخمس الأوائل، يلاحظ وجود المغرب فقط على مستوى الأسواق النيجيرية والأنغولية بحصص سوقية تصل 45% و30% على التوالي. من ناحية أخرى، يتم تسجيل حصص جد ضعيفة للمغرب في الأسواق المصرية والليبية (2% لكل منهما)، المستوردين الإفريقيين الثاني والثالث للمعلبات السمكية كما تسجل حصة منعدمة تقريبا (0.02%) في سوق جنوب إفريقيا المصنفة المستورد الإفريقي الأول لهذه المنتجات.
- بشكل خاص بالنسبة لمعلبات السردين، يحتل المغرب مكانة رائدة في السوق العالمية فيما يخص هذه المنتجات (حصة سوقية تصل إلى 31% في 2012)، المزود الرئيسي لبعض البلدان الإفريقية المصنفة من بين المستوردين الأوائل في القارة (أنغولا ونيجيريا وغانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) غير أن هناك نقصا مهما يتعين استغلاله على مستوى سوق جنوب إفريقيا حيث يسجل شبه غياب للمغرب. تتميز هذه السوق، المصنفة باعتبارها المستورد الأول للسردين المعلب، بدينامية قوية (معدل نمو سنوي متوسط يبلغ 80%+ بين 2006 و2012). يتم تزويد هذا البلد بشكل أساسي من طرف التايلند بنسبة 54% من الحصة السوقية وناميبيا (21%) والصين (5%).
- فيما يتعلق بالأسماك الطرية والحية والمبردة والمجمدة التي تشكل الواردات الأساسية للقارة الإفريقية من المنتجات السمكية (63% من إجمالي الواردات في المتوسط خلال الفترة 2008-2012)، يلعب المغرب دورا خجولا في تلبية الطلب الإفريقي من هذه المنتجات (2.4% من إجمالي وارداته)، بينما تقدر الصادرات المغربية من هذه المنتجات في المتوسط ما يقارب 263 مليون دولار متوجهة بالأساس نحو أوروبا. علاوة على ذلك، يظل استهداف المغرب لأهم أسواق الطلب الإفريقية الأولى محدودا كما يشهد على ذلك التواجد الضعيف للمغرب في السوق الإفريقية الثانية والخامسة المستوردة للأسماك الطرية (ساحل العاج وغانا على التوالي) وغيابه التام في السوق النيجيرية، المستورد الإفريقي الأول للأسماك الطرية (763 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة 2008-2012). كما تظهر فرص جديدة غير مستغلة لحد الآن من طرف الصادرات المغربية في أسواق إفريقية جديدة وهي مصر والكاميرون اللذين صارا منذ سنة 2006 من

بين أكبر المستوردين الأفارقة للأسماك الطرية. على هذا المستوى، تجدر الإشارة إلى أن أهم المزودين للأسماك الطرية في إفريقيا هم بالخصوص الصين وهولندا والنرويج وفيتنام وموريتانيا.

- فيما يخص السوق الإفريقي من القشريات، يسجل غياب تام للمغرب في حين أن صادراته بلغت، خلال الفترة 2008-2012، 163 مليون دولار في المتوسط موجهة بالكامل نحو أوروبا. تمثل مصر حاليا المستورد الإفريقي الأول من الروبيان إلى جانب المغرب وجنوب إفريقيا، وتشهد وارداته من هذه المنتجات توسعا كبيرا خلال السنوات الماضية.
- فيما يتعلق بالواردات الإفريقية من رأسيات الأرجل، على الرغم من حصتها الهامشية في إجمالي واردات القارة من المنتجات السمكية، فقد سجلت دينامية متواصلة خلال العقد الأخير الذي يشكل فرصة للصادرات المغربية من هذه المنتجات. تهم هذه الواردات بالأساس الحبار(seiche وcalmar) الأمر الذي يفسر إلى حد ما غياب المغرب في هذه السوق مع العلم أن صادرات المغرب من رأسيات الأرجل تتكون بالأساس من الأخطبوط المجمد (70%) والحبار (seiche وcalmar) (27%) متوجهة بالأساس نحو أوروبا وآسيا. تمثل حاليا كل من مصر وجنوب إفريقيا أهم مستوردي الحبار(seiche وcalmar).

في ضوء الدراسة المنجزة، فإن تطوير الصادرات المغربية من المنتجات السمكية في السوق الإفريقية يواجه معوقات خارجية متعددة والتي لا يمكن إزالتها إلا على المدى البعيد والمتوسط. وترتبط هذه المعوقات أساسا بالعقبات العديدة أمام التجارة البينية بإفريقيا بسبب تعدد الصعوبات الحدودية والجمركية بين بلدان القارة والتكاليف اللوجستية المرتفعة والقدرة الشرائية الضعيفة لغالبية البلدان الإفريقية وتركز الطلب بشكل قوي على الأسماك الطرية وغياب البنيات التحتية وقوة المنافسة لا سيما من طرف البلدان الأسيوية.

علاوة على ذلك، تتمثل المعوقات الداخلية الأخرى كذلك في ضعف أداء الصادرات المغربية من المنتجات السمكية في السوق الإفريقية. من بين هذه المعوقات هناك معوقات ترتبط بالخدمات اللوجيستية والجهل بالسوق الإفريقية والعادات الغذائية لهذه البلدان والحاجة إلى إستراتيجية تجارية تتلاءم مع طبيعة المنتجات السمكية، وبمواكبة المقاولات في جهودها على مستوى التصدير والتركز القوي للمنتجات المحولة...

ومع ذلك، فإن جهود التعاون المختلفة التي يبذلها المغرب مؤخرا بتحفيز ملكي من أجل تطوير التجارة مع إفريقيا تعكس وعيا جديدا بالأهمية المتزايدة فيما يخص تنويع الأسواق لهذه الصادرات السمكية التي تبقى في الوقت الراهن مركزة بقوة، لا سيما في السوق الأوروبية، الشريك الأول للمغرب فيما يتعلق بالمبادلات الخارجية. وهكذا يجب على الدولة تنفيذ إصلاحات يمكن بها التغلب على العقبات المختلفة من أجل تعزيز تنمية المبادلات البينية في إفريقيا. يمكن أن تشمل هذه الإصلاحات ما يلي:

- تطوير الصادرات عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال مواصلة تطوير قطاع تربية الأحياء المائية المغربي وكذا تطوير الأسطول البحري الوطني وفقا للمعايير الدولية بحيث يتمكن، إضافة إلى أعالي البحار المغربية، من الوصول إلى المناطق الإفريقية للصيد عبر اتفاقات خاصة (سفن مصانع يمكن أن تضمن صيدا ذا جودة عالية وتصديره في حالته الطرية إلى البلدان الإفريقية).
- معالجة عدم كفاءة تنسيق السياسات الوطنية في ما يتعلق باتفاقات الصيد على المستوى الإقليمي وتنفيذ سياسة إقليمية على المستوى الإفريقي من أجل السماح بتوقع أفضل وتدبير جد فعال لمخاطر نضوب المخزون وتدهور البيئة والتنوع الإحيائي المائي. يتوجب على السياسة كذلك تعزيز القدرات الإنتاجية على المستوى الإفريقي وتشجيع التعاون والمشاركة الضروريين من أجل تطوير الصيد وتربية الأحياء المائية.
- الاستفادة المثلى من الأحجام التي يتم تفريغها من أجل تقليل الخسائر بعد الصيد وتحسين ظروف الحفظ على متن السفن، لا سيما الأسماك السطحية الصغيرة التي تشكل وسائل لزيادة العرض المغربي دون زيادة الاقتطاع على الموارد.
- تعديل السياسات التجارية الوطنية للتصدير والتدابير المراد مباشرتها من أجل تحقيق إستراتيجية متماسكة خاصة بإفريقيا تسمح بتحفيز التجارة بين المغرب وباقي بلدان إفريقيا.
- استغلال فرص تنويع الصادرات من خلال زيادة صادرات المنتجات التقليدية نحو أسواق جديدة غير مكتشفة بعد (مثال: السردين المُعلّب في جنوب إفريقيا) وتطوير صادرات المنتجات الجديدة في الأسواق القديمة والجديدة. يقتضي تكييف العرض القابل للتصدير من المغرب مع الطلب الإفريقي كذلك استثمارات في دراسات السوق وفي الابتكار. ينبغي أن تشجع هذه الأخيرة عرض المنتجات التي

تتناسب مع الاحتياجات الخاصة للساكنة الإفريقية ومع الظروف اللوجيستية الحالية (منتجات ناشئة عن تربية الأحياء المائية ومنتجات في شكل معلبات وأطباق محضرة ومخللات...).

- تحسين البنيات التحتية التجارية من خلال شبكات جديدة للربط الأرضي ولا سيما البحري بين المغرب وبلدان إفريقيا حيث تظل هذه الشبكات ضعيفة وتطرح مشكل التكاليف وآجال التسليم مما يحد بقوة من التجارة البينية في إفريقيا (التي تصل 11-12% من التجارة العالمية لإفريقيا). يمر تطوير هذه البنيات التحتية عبر تقوية التنسيق بين البلدان الإفريقية من أجل وضع أدوات تمويل قابلة للتطبيق وتفعيلها (على غرار صندوق إفريقيا 50 الذي أطلقه بنك التنمية الإفريقي لغرض تمويل البنيات التحتية في إفريقيا) ويتطلب هذا الأمر في الآن ذاته تعزيز المشاركة السياسية في عملية الاندماج وفعالية الهيئات على المستوى القاري والإقليمي المكلفة بهذه العملية والخبرة والقدرات التمويلية ومتابعة صارمة للتدابير التي تم اتخاذها.
- يشكل تنظيم وتوحيد عائلات مختلفة للفاعلين المغاربة على مستوى التصدير كذلك عاملا مهما من أجل استكشاف الأسواق الإفريقية. كما أنه من الضروري خلق تعاون أفضل بين الفاعلين الاقتصاديين والقطاع البنكي إلى جانب تحسين التأمين على الصادرات لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في إفريقيا. ومن المستحسن الابتكار في ما يخص فتح خطوط ائتمان من أجل ضمان أداء مدفوعات المعاملات التجارية.
- هناك مطالبات قوية ببذل جهود إضافية من أجل دعم المقاولات المغربية وتشجيعها على تصدير أكثر نحو القارة. بالموازاة مع تنظيم قوافل تصدير باتجاه إفريقيا، يمكن ضمان تعزيز التسويق عبر أنشطة تسويقية أخرى التي تصاحب الفاعلين الميدانيين المكلفين بالتسويق.
- تعزيز الاستثمارات الإستراتيجية في إفريقيا، خاصة من أجل استغلال الخبرة المغربية في قطاع صيد الأسماك وتحسين تجارة منتجات الصيد البحري في الأسواق الإقليمية، يمكن أن يوفر دعما لهذا المطمح الجديد. يتمثل الهدف المنشود في تشجيع المستثمرين المغاربة لإنشاء وحدات تحويل المنتجات السمكية في البلدان الإفريقية التي تمتلك إمكانات صيد مهمة. في هذا الصدد، تعتبر المبادرة الحديثة لشركة إنيمير (unimer) (رائد مغربي في صناعات معلبات الأسماك) لاستثمار 240 مليون درهم في موريتانيا من أجل إنشاء مركب صناعي متكامل لتحويل الأسماك السطحية التي يتم صيدها في عين المكان، نموذجا يحتذى به من طرف المقاولات المغربية الأخرى العاملة في هذا المجال.
- تنمية التجارة البينية في إفريقيا من خلال تعزيز تطبيق الاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة، خصوصا تلك المتعلقة بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية. في هذا الإطار، يبدو من المناسب تعزيز التعاون التجاري لا سيما مع البلدان الأربعة المعنية عن طريق الزيارة الملكية الأخيرة (الغابون والكوت ديفوار وغانا ومالي).
- سمح وضع إطار تنظيمي ملائم ومواءمة أكبر لاتفاقات الصيد على المستوى دون الإقليمي في رفع تحديات اتفاقات الصيد البحري الثنائية في ما يتعلق بالخصوص بحماية المجالات السمكية الإفريقية وتحسين الإيرادات المحصلة والقيمة المضافة.

وهكذا وبفضل الجهود المتواصلة من أجل رفع العقبات التي تحد من الصادرات المغربية في هذا القطاع يمكن أن تنبني رؤية إستراتيجية للمغرب في قارته من أجل المساهمة في مواجهة التحدي الغذائي الذي تواجهه الساكنة الإفريقية المتزايدة حيث يسمح تطور الطلب الإفريقي بذلك كما أن المغرب يمتلك الوسائل للقيام بذلك إضافة إلى الإرادة الملكية التي تدفع في هذا الاتجاه.

الملحقات

الملحق 1: الاتفاقيات المتعلقة بقطاع الصيد البحري التي وُقّعت بين المغرب والدول الإفريقية سنة 2014

تمّ التوقيع على عدة اتفاقيات بين المغرب والدول الإفريقية في أعقاب الزيارة الملكية لإفريقيا سنة 2014. وتغطي هذه الاتفاقيات مجالات متنوعة، نذكر منها على وجه الخصوص: المالية، الاستثمار، الزراعة، الخدمات الجوية، الصناعة، تعزيز الصادرات، الخدمات البنكية، الاتصالات بالإضافة إلى التكوينات المهنية. ومن بين هذه الاتفاقيات الثنائية، ترتبط العديد منها بتعزيز المبادلات في قطاع الصيد البحري، ونذكر منها ما يلي:

في مالي:

- اتفاقية تعاون بين المركز المغربي لإنعاش الصادرات (المغرب-تصدير)، ومكتب المعارض الدار البيضاء (OFEC) وغرفة التجارة والصناعة لمالي (CCIM).
- اتفاقية تعاون بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) والمجلس الوطني لأرباب العمل في مالي (CNPM).

في ساحل العاج:

- اتفاقية تعاون بين المغرب-تصدير وجمعية تشجيع الصادرات في ساحل العاج (APEX-CI)
- بروتوكول حول إنشاء المجلس المشترك لتنفيذ اتفاقية التعاون فيما يتعلق بالمصايد البحرية وتربية الأحياء المائية.
- اتفاقية بشأن إنشاء نقطة تفريغ مهيأة في جهة Locodjoro /أبيدجان.
- اتفاقية توأمة بين ميناء أبيدجان وميناء الصيد الداخلة.
- مذكرة تفاهم لإرساء مركب لتصنيع وتقييم أسماك السطح للمجموعة المغربية Unimer في ساحل العاج.
- بروتوكولي تعاون بين ميناء أبيدجان من جهة والوكالة الوطنية للموانئ (المغرب) –ميناء أكادير ومن جهة أخرى، الوكالة الوطنية للموانئ (المغرب) –ميناء الدار البيضاء.

في غينيا:

- بروتوكول تعاون بين وزارة الزراعة لجمهورية غينيا ووزارة الفلاحة والصيد البحري للمغرب والمكتب الشريف للفوسفاط (OCP).
- مذكرة تفاهم حول تعزيز قدرات الموارد البشرية لوزارة الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لجمهورية غينيا.
- اتفاقية تعاون في مجال الصيد البحري.
- اتفاقية متعلقة بإنجاز نقطة تفريغ مهيأة وقرية صيد.
- اتفاقية تعاون في مجال التجارة البحرية.
- مذكرة تفاهم في مجال النقل البحري.

الملحق 2: اتفاقيات الشراكة فيما يتعلق بمصايد الأسماك مع دول الاتحاد الأوروبي

يضطلع الاتحاد الأوروبي باتفاقيات شراكة في مجال الصيد وهو ما يوفر للدول الشريكة (عامة لدول الجنوب) مساعدة مالية وتقنية مقابل حقوق الصيد.

الجدول 15: قائمة آخر اتفاقيات الشراكة فيما يتعلق بمصايد الأسماك مع دول الاتحاد الأوروبي

البلد	نهاية العقد	النوع	المساهمة السنوية في الاتحاد الأوروبي	الحصة المخصصة لدعم سياسة الصيد
المغرب	تم التوقيع على اتفاقية جديدة مدتها 4 سنوات يوم 18 نونبر 2013 ودخلت حيز التنفيذ يوم 15 يوليوز 2014	مختلط	30.000 000 €	14.000 000 €
السنغال	ليس هناك أي بروتوكول معمول به منذ 1.7.2006			
موريتانيا	15.12.2014	مختلط	67 000 000 €	3 000 000 €
سيشل	17.1.2014	سمك التونة	5 600 000 €	40%
مدغشقر	31.12.2014	سمك التونة	1 525 000 €	550 000 €
الغابون	23.7.2016	سمك التونة	1 350 000 €	450 000 €
الموزنبيق	31.01.2015	سمك التونة	980 000 €	460 000 €
ساو تومي وبرينسيبي	12.5.2014	سمك التونة	682 500 €	227 500 €
ساحل العاج	30.6.2018	سمك التونة	680 000 €	257 500 €
موريس	27.1.2017	سمك التونة	660 000 €	302 500 €
جزر القمر	31.12.2013	سمك التونة	615 250 €	300 000 €
الرأس الأخضر	31.8.2014	سمك التونة	435 000 €	110 000 €
غينيا	اتفاقيات وبروتوكولات طبقت بصورة مؤقتة سنة 2009، وتمّ سحبها في وقت لاحق			
غينيا بيساو	ليس هناك أي بروتوكول معمول			
غينيا الاستوائية	ليس هناك أي بروتوكول معمول			
غرينلاند	31.12.2015	مختلط	15 104 203 €	2 743 041 €
كيريباس	15.9.2015	سمك التونة	1 325 000 €	350 000 €
ميكرونيزيا	ليس هناك أي بروتوكول معمول به منذ 25.2.2010			
جزر سليمان	ليس هناك أي بروتوكول معمول به منذ 9.10.2012			